تأثير نظام الحكم على الأمن

Rundown on security and influence Polity

10.35781/1637-000-0105-005

د. عبدالله عبدالله الفوري*

*أستاذ القانون العام المساعد

كلية الشرطة – أكاديمية الشرطة

الملخص

هدفت الدراسة إلى التعريف بنظام الحكم وتأثيره على الأمن، من خلال البحث عن مفهوم وأنواع أنظمة الحكم بشكل عام، ومن خلال دراسة مفهوم أنظمة الحكم بشكل عام، ودراسة أنواع أنظمة الحكم بشكل عام، كما هدفت الدراسة إلى التعريف على نظام الحكم في اليمن، من خلال البحث عن تجربة نظام الحكم في اليمن، ودراسة نظام الحكم في اليمن، كما هدفت الدراسة إلى التعريف على التأثيرات المختلفة على الأمن، من خلال البحث عن مفهوم وواقع الأمن بشكل عام، ودراسة التأثيرات المختلفة على الأمن، وفي الخاتمة توصلنا إلى عدد من النتائج وعلى إثرها تم وضع عدد من التوصيات.

الكلمات الافتتاحية: الأقاليم، وأنظمة الحكم، وتأثيرها على الأمن القومي اليمني.

Abstract

al definition aimed monograph about on security and influence Polity, al discussion through about study's, general at configuration Intelligible qualitys politys, al study through about general at configuration Intelligible politys, And study general at configuration qualitys politys, al definition aimed monograph about in yemani Polity, al study through in yemani polity experience, in yemani polity and study, al definition aimed monograph to on security al different she al influences, al study through about security and reality Intelligible, and study, general configuration on security al different she al influences, and in Finale and me arrival the number from of results ha impact and vocalic emplace the next from number of recommendations.

Keywords: canton, and Polity, a security and influence ha, a nationalist yemani.

الحمدُ لله ربِّ العالمين، وأَشهَدُ ألا إلهَ إلَّا اللهُ الملكُ الحقُّ المُبين، وأشهَدُ أنَّ سيدَنا مُحَمَّداً عبدُه ورَسُوْلُه خاتمُ النبيين. اللّه مصلِّ على مُحَمَّدٍ وعلى آلِ مُحَمَّد.

ISSN : 2410-1818

المقدمة:

يمثل في هذه الدراسة سنتحدث عن التعرف على مفهوم إنظامه الحكم بشكل عام، والتعرف على الدستور وإنظامه الحكم في اليمن، وإبراز مفهوم الأمن وتأثيره نظام الحكم على الأمن، في الجمهورية اليمنية ، ونظرا إلى ما تمر به اليمن والأمة العربية والإسلامية من حروب واختلال أمني واجتماعي وأخلاقي وسياسية مما أدت إلي الكراهية والعنف بين أبناء الشعب الواحد ومحاولة إيجاد الطوائف والتحريض عليها والتكفير بينهم وهذه هي أهم المشاكل بين أبناء الشعب الواحد والأسرة الواحدة، وقد تمكنت الدراسة من استقصاء تلك التساؤلات، وتم التوصل إلى أن هناك توجه إيجابي من قبل الدولة لمعرفة أنواع أنظمة الحكم التي لا تأثر على الأمن.

مشكلة الدراسة: تتمثل مشكلة الدارسة في أن الاعتداء على اليمن من الدول المعتدية، مما أدي ذلك إلي هناك تأثير كبير على الأمن اليمني إذا أصبحت اليمن دولة مركبة، بسبب التدخل الخارجي على اليمن من الدول المعتدية، وتقسيم دولة اليمن إلى دولة اتحادية فسوف نحتاج إلى سبع وزارة داخلية وهذا يكلف اليمن الكثير من الأموال ونحن دولة صغيرة ولا نحتاج ذلك، ومن أسباب الدول الاتحادية لا ينطبق على اليمن أبداً لاهي دولة كبيرة ولا يوجد اختلافات عرقية أو دينية.. الخ، ونحتاج إلى توحيد وتقوية واحدة الدولة وليس تفتيتها، وذلك من خلال شكل نظام الحكم فيهما وعليه تحاول الدراسة الإجابة على التساؤلات التالية:

1- هل هناك تطلعات إيجابية لدى الحكومة اليمنية نحو توحيد وتقوية وحدة الدولة وليس تفتيتها.
2- هل هناك اتجاهات إيجابية لدى عقلاء اليمن في تقديم المصلحة العالي على المصالح الضيقة.

أهمية الدراسة: تنبع أهمية الدراسة من أنها سوف تحاول أن تعالج موضوعا مهما يتمثل في دراسة مدى حماية الوحدة اليمنية في نظام حكم لا يأثر على الأمن اليمني، وكذلك فإن للوحدة في اليمن مكانة بارزة بين دول العالم الأجنبية والعربية والإسلامية، وعليه، فإن دراستنا هذه تهتم بالإثار المترتبة من نظام الحكم وتأثيره على الأمن اليمني، حيث أن هناك قصور كبير في الاهتمام بالإنسان وقضاياهم.

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي:

1- التعرف على مفهوم إنظامه الحكم في دول العالم، وأنواعها.
2- إنظام الحكم في اليمن.
3- إبراز مفهوم وواقع الأمن والتأثيرات المختلفة.

فرضيات الدراسة: تنبثق عن هذه الدراسة الفرضيات التالية:

1- يوجد اتجاه إيجابي لمعرفة أنواع أنظمة الحكم التي تأثر على الأمن.
2- يوجد اتجاه إيجابي لتقييم الوضع الراهن والتأثيرات المختلفة على الأمن.
3- يوجد اتجاه إيجابي لوضع أسساً لعقيدةٍ وطنيةٍ حديثةٍ للأمنِ.

ISSN : 2410-1818

منهجية الدراسة: سوف تعتمد الدراسة على الأسلوب التحليلي والمنهج المقارن حيث ستركز الدراسة على مفهوم إنظامه الحكم بشكل عام وتم دراسة مفهوم نظام الحكم في اليمن وأخيرا يتم دراسة والتأثيرات المختلفة على الأمن.

تقسيم هذه الدراسة: نظراً لأهمية هذا الموضوع المهم لشعب اليمن سيتم تقسيم هذه الدراسة كما يلي:

المبحث الأول: مفهوم وأنواع أنظمة الحكم بشكل عام.

المطلب الأول: مفهوم أنظمة الحكم بشكل عام.

المطلب الثاني: أنواع أنظمة الحكم بشكل عام.

المبحث الثاني: نظام الحكم في اليمن.

المطلب الأول: التجربة اليمنية في نظام الحكم.

المطلب الثاني: نظام الحكم في اليمن.

المبحث الثالث: التأثيرات المختلفة على الأمن.

المطلب الأول: مفهوم الأمن وواقعه.

المطلب الثاني: التأثيرات المختلفة على الأمن.

الدراسات السابقة:

1- دراسة (أ.م. وليد سالم محمد، النظام الفردي(الأوتوقراطي)، قبول النشر تاريخ ا/ ١٠ /٢٠١١): اختلفت الأسماء والأوصاف ولكن في الجوهر والفعل اتحدت المسميات والأشكال، فالدكتاتورية والشمولية والاستبداد والطغيان والتسلط والتفرد والحكم المطلق جميعها مسميات استخدمت للإشارة إلى أنظمة الحكم التي تسرف في استخدام القوة في إدارة السلطة والسيطرة السياسية التامة بواسطة حاكم فرد، أو بوصفها مترادفات غامضة للحكم القسري التحكمي ومتعارضة مع الحرية السياسية، والحكومة الدستورية، وحكم القانون، ويحاول هذا البحث سبر أغوار مفهوم النظام الفردي والكشف عن سماته وخصائصه فضلا عن آليات عمله في الانفراد بالسلطة والتحكم بمصائر الشعوب([1]).

2- دراسة (د. حمود محمد القديمي، مبادئ الإدارة المحلية، 2009م): هدفت الدراسة إلى التعريف بماهية الإدارة المحلية وأهدافها وظروف نشأتها وتطورها عبر العصور المختلفة، ووضعها في الدولة الحديثة، ومكانتها في النظام الديمقراطي، وما تؤديه من خدمات، وما يواجهها من مشكلات، وما ينتظرها من مستقبل، وتطرقت الدراسة لأساليب التنظيم الإداري للدولة، وأساليب التقسيم

(1) أ.م. وليد سالم محمد، النظام الفردي (الأوتوقراطي)، دراسة نظرية للسلطة المطلقة، تاريخ تسليم البحث :2011/6/١٦م، وتاريخ قبول النشر 26/ 10/ 2011م، جامعة الموصل، العراق، مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية، المجلد ١١، العدد(2)، 2011م، ص121.

ISSN : 2410-1818

الإداري للوحدات المحلية والمجالس المحلية في اليمن، وكذلك الموارد المالية، والاقتصادية والرقابة الإدارية والسياسية والقضائية والشعبية على أداء المجالس المحلية، وتمت الاستفادة من الدراسة في السرد التاريخي لنشأة وتطور الإدارة المحلية، وأساليب التقسيم الإداري في اليمن في فترات زمنية مختلفة([1]).

3- دراسة (إعداد/ عبد الرحمن محمد قاسم دحان الإدارة المحلية والحكم المحلي في اليمن، 2020م): تستعرض هذه الدراسة نشأة وتطور الإدارة المحلية والحكم المحلي في اليمن عبر العصور(القديمة، الوسطى الحديث)، وتم التركيز على العصر الحديث ابتداءً من فترة الحكم العثماني فحكم الأئمة لشمال اليمن والاستعمار البريطاني في جنوب اليمن، ثم فترة ما بعد قيام الثورة اليمنية(سبتمبر وأكتوبر) في ستينيات القرن الماضي، حيث قسمت اليمن بشطريها إدارياً، وصدرت العديد من التشريعات المنظمة للسلطة المحلية والحكم المحلي في الشطر الشمالي، كذلك هي كانت في الشطر الجنوبي، وجرى العمل بهذه القوانين حتى قيام الوحدة اليمنية عام1990، وبعد قيام الوحدة اليمنية تم تقسيم اليمن إدارياً، كما احتلت قضية الإدارة المحلية والحكم المحلي في اليمن موقعاً بارزاً في الجدل السياسي حول البنية المؤسسية للدولة المركزية، على اعتبار أن نظام الإدارة يقوم على إعطاء المجتمعات المحلية حق المبادرة والمشاركة واتخاذ القرار على مستوى المحافظات والمديريات([2]).

4- دراسة: إعداد (أسامة أحمد محمد الشركسي، إشراف، الدكتور محمد بني عيسى، التحديات السياسية وتأثيرها على الأمن المجتمعي العربي، 2011- 2016): هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن التحديات السياسية وتأثيرها على الأمن المجتمعي العربي، استخدمت الدراسة المنهجية التاريخية والمنهج التحليلي، وانطلقت الدراسة من فرضية مفادها أن هناك علاقة ارتباطية بين التحديات السياسية والأمن المجتمعي خلال الفترة، 2011- 2016م، وأظهرت نتائج الدراسة أن التحديات السياسية تعد أحد الأسباب الرئيسية في عدم استقرار الأنظمة السياسية وانتشار الفساد العام والقصور في حماية حقوق الملكية وضعف التوازن الاقتصادي، كما أظهرت النتائج أن من أهم الآثار التي خلفتها التحديات السياسية والتي أثرت على الأمن المجتمعي في المنطقة العربية، الآثار الاقتصادية السلبية وانتشار الفقر والبطالة بين أبناء الوطن العربي، وخاصة في المناطق والدول الفقيرة، بالإضافة إلى تفكيك المجتمعات وزيادة وتيرة القتل والسلب والجريمة بين أبنائها. وأوصت الدراسة بضرورة أن يصمم صناع القرار خطط منهجية لمعالجة الأوضاع السياسية السيئة في الوطن

(1) أ. م. حمود محمد القديمي، مبادئ الإدارة المحلية دراسة تطبيقية على القانون اليمني، مركز الأمين للنشر والتوزيع، صنعاء اليمن، 2009م، ص3.

(2) إعداد الباحث/ عبد الرحمن محمد قاسم دحان الإدارة المحلية والحكم المحلي في اليمن من النشأة إلى التطور، كلية الآداب جامعة صنعاء، مجلة الجامعة الوطنية، العدد (12)، يونيو2020م، ص159.

ISSN : 2410-1818

العربي والحد من انتشارها؛ وضرورة أن تعالج الجهات المسؤولة الأوضاع الاقتصادية السلبية في البلاد العربية لما لها من آثار جسيمة على الوطن العربي ككل [1].

5- دراسة: (إعداد د. وئام السيد عثمان، أثر متغيرات النظام الدولي علي الأمن الإقليمي العربي، دراسة تأصيلية، لدور نظرية الأيكولوجية السياسية، يناير 2021م): هدفت الدراسة إلى التعرف على التغيرات التي طرأ ت على النظام الإقليمي العربي من خلال دراسة عوامل الارتباط مع النظام الدولي، وقد استندت الدراسة إلى تحليل هذه التغيرات من خلال نظرية الأيكولوجية السياسية لما لها من أهمية في دراسة أبعاد وانعكاسات هذه التأثيرات على عملية مدخلات ومخرجات هذه الدول، بالإضافة إلى دراسة طبيعة التفاعلات الأيكولوجية في داخل الدول العربية كإطار شامل يمكن من خلاله توضيح عوامل تهديد الأمن الإقليمي العربي وسبل مواجهة هذه المخاطر كبداية لتعزيز فرص تأسيس نظم سياسية عربية تتلاءم مع طبيعة التهديدات التي تواجهها الدول العربية، وضمن سياق آخر محاولة إيجاد الفرص وتعزيزها نحو امتلاك الدول العربية مقومات القوة للهيمنة الإقليمية([2]).

ما يميّز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

تناولت الدراسات السابقة جوانب تحليلية مختلفة هدفت بعضها إلى الكشف عن السياسات التنموية

وتحديات الحراك السياسي في العالم العربي، كما هدف بعضها الآخر إلى مواجهة تحديات الإصلاحات السياسية في بعض الدول العربية:

التدخل المحلي والإقليمي، في حين تركز الدراسة الحالية على الإقليم وتأثيرها، والتحديات السياسية في اليمن، والتحديات الداخلية والخارجية المؤثرة على الأمن الوطني اليمني، ومدى علاقته بالأمن المجتمعي، كما تعد هذه الدراسة من الدراسات التي تؤرخ للمرحلة الحديثة.

(1) إعداد الطالب، أسامة أحمد محمد الشركسي، إشراف الدكتور محمد بني عيسى، التحديات السياسية وتأثيرها على الأمن المجتمعي العربي، 2011– 2016، قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، آب،2017م، ص ح، ط.

(2) دراسة: (إعداد د. وئام السيد عثمان، أثر متغيرات النظام الدولي علي الأمن الإقليمي العربي، دراسة تأصيلية، لدور نظرية الأيكولوجية السياسية، قسم العلوم السياسية والإدارة العامة– كلية التجارة– جامعة بورسعيد، مجلة كلية السياسة والاقتصاد العدد التاسع – يناير 2021م، ص148).

ISSN : 2410-1818

المبحث الأول

مفهوم وأنواع أنظمة الحكم بشكل عام

تمهيد وتقسيم: سنتحدث عن مفهوم وأنواع أنظمة الحكم من خلال مطلبين: سنتطرق في الأول مفهوم أنظمة الحكم بشكل عام، وسنبين في الثاني: أنواع أنظمة الحكم بشكل عام.

المطلب الأول

مفهوم أنظمة الحكم بشكل عام

أولاً: تعريف المفهوم في اللغة وهى كالاتي:

1- **المفهوم في اللغة:** هو مجموع الصفات والخصائص الموضحة لمعنى كلي ويقابله المصادق([1]).

2- وتعريف آخر في اللغة: تتبَّعتُ مادَّة (ف هـ م) في معجم العين([2])، ومعجم مقاييس اللغة([3])، ومعجم لسان العرب([4])، فلم أجدها تتجاوز ثلاثة معانٍ، وهي كلها مجرَّدة، وهذه المعاني الثلاثة هي: المعرفة، والعقل، والعلم، يقال: فهمتُ الشيء، أي: عرَفتُه وعقلتُه وعلمته.

3- والصيغة التي ورد بها المفهوم: اسم مفعول، ومن المعاني المستفادة من صيغة المفعول: أنَّ المفهوم، هو نتيجة حاصلة؛ أي: ما يصبح به الشيء معروفًا لدي.

4- والمفهوم ليس محصورًا فيما عبر عنه باللفظ؛ فهو أوسع، فيمكن أن يكون لفظًا، أو نصًّا، أو حدثًا، ويمكن أن يكون مصرَّحًا به أو غير مصرَّح به.

---

(1) الكاتب الدكتور أبراهيم أنيس، عطية الصوالحي، الدكتور عبدالحليم منتصر، محمد خلف الله أحمد، وأشرف على الطبع، حسن قلى قطية، ومحمد شوقي أمين، المعجم الوسيط، الجزء الثاني، الطبعة الثانية، مكتبة النور، مكان النشر طهران ايران، تاريخ الناشر 1972م، ص 704 .

(2) "العين"؛ الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت170هـ)، تح: د. مهدي المخزومي، د. إبراهيم السامرائي، بقية حرف الهاء، ج4، ص 61، دار الهلال.

(3) عبدالسلام محمد هارون، مقاييس اللغة، كتاب الفاء، باب الفاء والهاء وما يثلثهما، ج4، دار الفكر، 1399هـ - 1979م ص 457.

(4) لسان العرب، كتاب الميم، فصل الفاء، مادة (ف هـ م)، ج 12، دار صادر - بيروت، ط 3: 1414هـ، ص459- 460.

ISSN : 2410-1818

ثانياً: تعريف المفهوم في الاصطلاح وهى كالاتي:

1- تعريف المفهوم اصطلاحا: المفهوم فكرة أو صورة ذهنية عن فعل أو شيء، إنه تعميم حول حدث ما([1]).

2- عرَّفه أبو البقاء الكفوي (ت 1094هـ) في الكليات بقوله: "المفهوم: هو الصورة الذهنية، سواء وضع بإزائها الألفاظ أو لا"([2]).

3- وعرَّفه (إنجليش English) بقوله: "كل موضوع شعوري يتضمَّن معنًى ودلالة، فهو كل شيء يمكن أن يفكِّر فيه الفرد أو يميزه عن غيره من الأشياء الأخرى، وهذا ما نسمِّيه في علم النفس بالتصوُّر، ويلحظ فيه معنًى عام، أو كل ما يمكن أن يستدلَّ به على عدد من الأفراد أو الموضوعات"([3]).

4- المفهوم العلمي: هو مجموعة من المصطلحات (Terms)التي يستخدمها المعلم أو الباحث في بحثه كعناوين([4]).

ثانياً: تعريف أنظمة الحكم بشكل عام

1- تعريف أنظمة الحكم في الدول الأجنبية: هو ذلك النظام الذي من خلاله تدار شؤون أي دولة ويختلف من بلد لأخر، فليست جميع الدول تتفق على نظام واحد حيث يوجد كل من الأنظمة الأتية وهي (النظام الجمهوري الرئاسي، و النظام الملكي، و النظام الإمبراطوري، و النظام البابوي، والنظام الأميري، و النظام الاتحادي([5]). وجميع الأنظمة الأخرى) والتي سوف نذكر تفصيليا عن كل واحد منهم لحقاً.

2- تعريف أنظمة الحكم في الدول العربية: هو مجموعة من المؤسسات والقواعد التي تحدد كيفية عمل السياسة في بلد ما. قد يكون لدى الدول المختلفة أنواع مختلفة من الحكومات، من الديمقراطية

---

(1) Lee Joseph Cronbach, Educational Psychology, 1954, Harcourt , Brace – 628 Colonel of dragoons / Philip Cronbac, Philip: first Edition.- Hard cover – London : Cap. Com, https: //www.abebooks. Cape/ 22859983773/ bd .

(2) إعداد الأساتذة: محمد بن يحيى زكريا، وحناش فضيلة، بناء المفاهيم (المقاربة المفاهيمية)، وزارة التربية الوطنية– الجزائر، 2008م، ص 17.

(3) إبراهيم بيومي، أسامة محمد القفاش، السيد عمر، إشراف علي جمعة محمد، وسيف الدين عبدالفتاح إسماعيل، بناء المفاهيم؛ دراسة معرفية ونماذج تطبيقية الجزء الأول، المعهد العالمي للفكر الإسلامي – القاهرة: 1418هـ – 1998م، ص31.

(3) الكاتب منظور فيجو تسكي (A Vision of Vygo tsky)، والمؤلف، Joan Wink، تتبع تطبيقي تاريخي اجتماعي لعمليات التعلم والنمو الإنساني، عدد الصفحات،325، تاريخ النشر، 9 نوفمبر 2011 م، الناشر، العبيكان للنشر، اللغة :العربية، المترجمون: LeAnn G. Putney، وناصر بن محمد علي الحمادي، ص232.

(4) أنظمة الحكم في دول العالم 1 فبراير 2017م، منشور المدونة admin، هي موسوعة الأبحاث والدراسات القانونية الشاملة في جميع أنحاء العالم والعربي، يتم كتابتها بواسطة محامين قانونيين في هذه المدونة، ص3.

ISSN : 2410-1818

إلى الملكية والأوتوقراطية([1])، بالإضافة إلى ذلك، هناك أنظمة حكومية خاصة بدول أو مناطق معينة، مثل النظام الإسلامي أو النظام السعودي.

3- أهمية مفهوم أنظمة الحكومة:

أ- نظام الحكم هو أداة مهمة لتوزيع السلطة بين مختلف المستويات وأجزاء الدولة.

ب- يتكون نظام الحكم من مؤسسات سياسية مختلفة تعمل معا لتشكيل الحكومة وتنظيم عملها.

ت- وفقا للشريعة الإسلامية، يجب أن تكون نظام يقوم على العدل والشورى والمساواة.

ث- نظام الحكم، وتتوزع سلطاته العامة بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية.

ج- القانون الأساسي للحكم هو وثيقة مهمة تحدد هيكل ومبادئ نظام معين للحكومة.

ح- في الأنظمة الديمقراطية، تكون السيادة للشعب، أي أن السلطات العامة مسؤولة أمام المواطنين الذين يخدمونهم([2]).

ثالثاً: مفهوم أنظمة الحكم المركبة في دول العالم: وليكم جميع التعريفات **الفيدرالية** الآتية:

1- تعريف الدولة المركبة: هي الدول الاتحادية: وتنقسم الدولة الاتحادية أ) الاتحاد الشخصي:

ب) النظام الاتحادي الفعلي الحقيقي، ج) اتحادات كونفدرالية، د) اتحادات فيدرالية.

2- تعريف الفيدرالية: مشتقة من اللاتينية وتعني الثقة كلمة فويدوس تعني الاتحاد، وهو نظام سياسي ضمن طابع دستوري يضمن تقسيم الحكم السياسي بين المستويات السياسية المختلفة مركز وإقليم وتعود أصولها إلى تأسيس الولايات المتحدة الأمريكية عام 1787م.

3- تعريف "الأنظمة السياسية الفدراليّة" : مصطلح وصفيّ يُطبّق على فئةٍ واسعة من الأنظمة السياسيّة التي تضمّ مستويين أو أكثر في الحكومة، بعكس مصدر السّلطة المركزية الوحيد في الأنظمة المركزيّة. وتجمع الأنظمة السياسيّة الفدراليّة بين عناصر من الحكم المشترك من خلال المؤسّسات المشتركة، وعناصر من الحكم الذّاتي من خلال الوحدات المكوِّنة. وتشمل هذه الفئة الواسعة سلسلةً كاملة من الصّيغ غير المركزية الأكثر تحديداً، بما في ذلك "الاتّحادات الفدرالية" و" الاتّحادات الكونفدراليّة "([3]).

---

(1) بقلم الحقوقية: أسماء جهاد مشعطي، بحث حول أنظمة الحكم ، 6 أبريل, 2021 م، موسوعة الأبحاث والدراسات القانونية الشاملة في جميع أنحاء الوطن العربي، ص7. وأنظمة الحكم في الوطن العربي، تعرف إلى أنظمة الحكم المعاصرة، وأفضل (5) أنواع أنظمة الحكم، 26 فبراير، 2023م، بحوث قانونية جاهزة، منشور المدونة admin، بيت القانون هي موسوعة بحوث قانونية يتم كتابتها بواسطة محامين قانونيين في هذه المدونة، ص4.

(2) أنظمة الحكم في الوطن العربي، تعرف إلى أنظمة الحكم المعاصرة، وأفضل 5 أنواع أنظمة الحكم، مرجع سابق، ص5.

(3) Article du politiste italien Emilo Gentile sur la vision d'Arendt du fascisme. Archived 2018-01-03 at the Wayback Machine ^ Democracy Index 2016, 21 janvier 2017، وعبدالإله بلقزيز (2008)، الدولة

ISSN : 2410-1818

4- تعريف الاتّحادات: إنّها أنظمة سياسيّة مركّبة بطريقة تجعل وحداتها المكوِّنة تحمي تماميّتها، بشكلٍ أساسيّ أو حصريّ من خلال الهيئات المشتركة في الحكومة العامة وليس من خلال البنى الحكوميّة الثّنائيّة. وقد شكّلت بلجيكا مثالاً على ذلك قبل أن تنحو نحو الفدراليّة عام 1993 (حين كُلّف المشرّعون المركزيّون عملاً ثنائيّاً كمستشارين إقليميّين أو ضمن الجماعة، عدا مهمّتهم الأساسية)؛ أمّا المثال الآخر فهو دور أسكوتلندا وويلز في المملكة المتّحدة قبل تفويض السّلطة من الحكومة المركزيّة إلى السّلطات المحليّة. فصحيحٌ أنّ هذه الأنظمة تعترف بالتنوّع، لكنّها لا توفّر أيّة فرصة للحكم الذّاتي الإقليمي المستقل([1]).

5- تعريف الاتّحادات اللامركزيّة دستوريّاً: تعتبر هذه الاتّحادات، في الأساس، مركزيّة شكلاً؛ بمعنى أنّ السّلطة الدّستوريّة العليا تُسنَد إلى الحكومة المركزيّة. غير أنّها توفّر وحداتٍ فرعيّة في الحكومة، محميّة دستوريّاً، ومتمتّعة بنوعٍ من الاستقلاليّة الوظيفيّة.

6- تعريف الاتّحادات الفدراليّة: إنّها أنظمة حكم سياسيّة مركّبة تجمع بين وحداتٍ قويّة مكوِّنة للحكومة، وحكومةٍ عامّة قويّة، مع تمتّع كلّ جانبٍ بالسّلطات التي يوكلها إليه الشّعب من خلال الدّستور، وامتلاكه الصّلاحية للتّعامل مع المواطنين مباشرةً عبر ممارسته لسلطاته التّشريعية والإداريّة والضّرائبيّة([2]).

7- تعريف الاتّحادات الكونفدراليّة: تقع هذه الحالة عندما تتّحد أنظمة حكم سياسيّة تشكيلاً لحكومة مشتركة، وخدمةً لبعض الأهداف المحدّدة كالأهداف الدّفاعية أو الاقتصادية. غير أنّ الحكومة المشتركة تبقى معتمدة على الحكومات المكوّنة. ففي الاتّحادات الكونفدراليّة، لا تملك الحكومة المشتركة إلا قاعدةً انتخابية أو مالية غير مباشرة، نظراً إلى أنّ الحكومات الأعضاء تتصرّف كوسيطٍ بين الحكومة المشتركة والمواطنين. بالمقارنة مع الوحدات المكوّنة في الاتّحادات الفدرالية، يعزّز هذا النّظام استقلالية الحكومات الأعضاء، لا سيّما وأنّه يفرض موافقتها على السياسات المشتركة العامة كلّها قبل سريان مفعولها. أمّا الأمثلة إلى أنّ الاتّحاد الأوروبي يُعَدّ اتّحاداً كونفدرالياً في المقام الأوّل، رغم أنّه يدمج بشكلٍ متزايد بعض مزايا الاتّحاد الفدرالي، وهذا هو المطلوب للعرب عمل أتحد عربي أو وحدة عربية لتقوية الدول العربية وليس نعمل على تفتيت الدول أو أي دولة عربية كما تعمل بعض الدول العربي أو الدول الأجنبية على تقسيم اليمن وكما تم تقسيم السودان ويجب على الدول العربية أن تفوق من نومها لأن الدور قادم على الكل والآن أمريكا وبعض الدول الأوربية تنهب دول الخليج وليبيا وبعض الدول العربية الأخرى.

والمجتمع، بيروت الشبكة العربية للأبحاث والنشر، و قحطان الحمداني (2004)، الأساس في العلوم السياسية (الطبعة الأولى)، الأردن: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع.

(1) Ronald L.Watts، Models of Federal Major Institutional، ص23.

(2) أنظمة الحكم في دول العالم 1 فبراير 2017م، مرجع سابق، ص7.

ISSN : 2410-1818

8- تعريف أنظمة الحكم المشترك: وهي تعكس العلاقات حيث تعمل وحدةٌ سياسية بشكلٍ يخضعها للحكم المشترك لدولتين خارجيتين أو أكثر، على أن يتمتّع السّكان بحكمٍ ذاتيّ داخليّ أساسيّ. ومن الأمثلة على ذلك إمارة آندورا التي أدارت شؤونها في ظلّ الحكم المشترك لفرنسا وإسبانيا من عام 1278 إلى عام 1993([1]).

9- تعريف الأحلاف: وهي تمثّل ارتباطات لأهدافٍ محدّدة بين الأنظمة السياسيّة المستقلة سياسيّاً التي تدير شؤونها من خلال أمانة سرّ مشتركة، عوضاً عن حكومة. ويمكن لأعضائها أن ينسحبوا منها من جانبٍ واحد، ومنها حلف شمال الأطلسي (النّاتو)([2]).

10- تعريف الأنظمة الهجينة: تجمع بعض الأنظمة السياسيّة صفاتٍ من نماذج مختلفة. فمن الأنظمة ما وصف أحياناً بأنّه "شبه اتّحاد فدراليّ"، نظراً إلى أنّ الطّابع الفدراليّ يغلب على بنيته ووظائفه الدّستوريّة، إلا أنّ سلطاته الحكومية الفدراليّة المهيمنة هي أجدر بالنّظام المركزيّ، وتعتبر الهند وباكستان وماليزيا اتّحاداتٍ فدراليّة بغالبيّتها، إلا أنّ دساتيرها قد اعتمدت بعض الصّلاحيات المركزيّة المهيمنة الطّارئة. وأمثلة ذلك، نذكر دستور جنوب أفريقيا عام 1996 الذي تمتّع بمعظم مميّزات الاتّحاد الفدرالي، لكنّه احتفظ ببعض المزايا المركزية. ومن الأنظمة الهجينة أيضاً ذاك الذي يجمع بين مميّزات الاتّحاد الكونفدرالي والاتّحاد الفدرالي. والمثال الأبرز على ذلك هو الاتّحاد الأوروبي بعد معاهدة ماستريخت، وهو اتّحاد كونفدرالي أساساً لكنّه يملك بعض مميّزات الاتّحاد الفدرالي، أمّا ألمانيا، فقد كانت اتّحاداً فدراليّاً في الغالب منذ العام 1949، غير أنّ مجلسها الفدرالي الثّاني (البُندسرات) يمثّل عنصراً كونفدرالياً([3]).

ثالثاً: مفهوم أنظمة الحكم البسيطة في دول العالم:

4- تعريف الدولة البسيطة: وهي بخلاف الدولة المركبة الاتحادية تقوم الدولة البسيطة الموحدة على أساس أنها لا تتجزأ فيها السيادة إلى دول في إطار الدولة أي أنها ذات سيادة واحدة تتركز فيها السلطات في يد حكومة واحدة وتتولى هذه السلطات كافة الوظائف العامة المستمدة من الدستور والقوانين النافذة على جميع أجزاء الدولة ويكون إقليماً واحداً يخضع في جميع أجزائه للسلطة الحكومية الواحدة بصرف النظر عن الفوارق المحلية أو الإقليمية بين أجزاء الدولة[4].

---

(1) بقلم الحقوقية: أسماء جهاد مشعطي، بحث حول أنظمة الحكم، أبريل 6, 2021 م، مرجع سابق، ص7.

(2) رونالد ل واتس، المشاركة الفدراليّة في السلطة، المعهد الدّيمقراطي الوطني، مرجع السابق، ص51.

(3) (R.L. Watts, The Spending Power in Federal Systems: A Comparative Study, 1999, p. 53.)

(4) أ. د. قائد محمد طربوش ردمان، رئيس مركز البحوث الدستورية والقانونية، تعز، الدولة الاتحادية والدولة البسيطة والتجربة الدستورية في اليمن، بحث مقدم إلى ندوة ينظمها منتدى الحوار وتنمية الحريات، صنعاء، 24/ 2/ 2013م، http://ar jurispedia. org/index. php?titl، ص34.

ISSN : 2410-1818

المطلب الثاني

أنواع أنظمة الحكم بشكل عام

أولاً: أشكال أنظمة الحكم في الدول الأجنبية في نطاق الدولة البسيطة هي:

النظام البرلماني: يقوم النظام البرلماني على مبدأ الفصل بين السلطات المستند على التوازن والتعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية وتعتبر بريطانيا العظمى نموذجه التاريخي.

يتميز النظام البرلماني بأن يكون رئيس الدولة غير مسئول سياسياً عن سياسة الحكومة حيث أن أوامره لا تخلي الوزارة من المسئولية وتعتبر كما لو أنها صادرة عنها.

وعليه فإن توقيع رئيس الدولة على أية وثيقة يلزم لنافذها توقيع رئيس الوزراء والوزير المختص.

أن دور رئيس الدولة في النظام البرلماني دوراً شرفياً ومركزه مركز المشرف وذلك نظراً لأن انعدام مسئوليته تعود إلى انعدام سلطته. تكون الوزارة القوة الفاعلية والمحرك في ميدان السلطة التنفيذية وإن كان رئيس الدولة يتمتع من الناحية الحقوقية بحق تعيين رئيس الوزراء وحق إقالته، غير أن ذلك يكون ناتجاً عن الأغلبية البرلمانية التي تقرر تشكيل الوزارة أو سحب الثقة منها، ويكون حق رئيس الدولة في تعيين رئيس الوزراء أو إقالته ما هو إلا إجراءً شكلياً، وبما أن الوزارة هي التي يقع على عاتقها ممارسة شئون الحكم من الناحية الفعلية فإنها تحتل مكان الصدارة في عمل السلطة التنفيذية، ويقوم مبدأ فصل السلطات في النظام البرلماني ليس على الفصل التام كما هو الحال في النظام الرئاسي وإنما على التعاون المتبادل بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، يعتمد هذا التعاون بأن تقوم السلطة التنفيذية بكل من: أ- إعداد عملية الانتخابات للسلطة التشريعية ودعوة البرلمان للانعقاد العادي وغير العادي وتأجيل انعقاده وفض دوراته. ب- تقوم السلطة التنفيذية بإعداد القوانين واقتراحها على السلطة التشريعية إلى جانب حق أعضاء السلطة التشريعية في تقديم اقتراحات القوانين. ت- تمتلك السلطة التنفيذية حق حل السلطة التشريعية، ويعتبر هذا الإجراء أخطر أنواع رقابة السلطة التنفيذية تجاه السلطة التشريعية، وذلك مقابل رقابة السلطة التشريعية على السلطة التنفيذية المتمثل في مسؤولية الوزارة أمامها وسحب الثقة من الحكومة.

أ- الجمع بين تولي منصب الوزير وعضوية السلطة التشريعية. ويشتمل التوازن حق أعضاء السلطة التشريعية في توجيه الأسئلة إلى الوزارة واستجوابهم وتشكيل لجان التحقيق في القضايا التي ينسب إلى الوزارة أو التقصير في شؤون إدارة الحكم[1].

1- النظام الرئاسي: يقوم النظام الرئاسي على مبدأ الفصل التام بين السلطات بحيث تتولى كل من السلطتين التشريعية والتنفيذية الوظائف الموكلة إليها باستقلالية كبيرة وتكون على قدم المساواة في

(1) عيمة شومان، المجتمع والدولة (الطبعة الأولى)، بيروت: دار الفارابي، 2011م، ص23. وعبدالإله بلقزيز (2008)، الدولة والمجتمع، مرجع سابق، ص22، وأ. د. قائد محمد طربوش ردمان، الدولة الاتحادية والبسيطة والتجربة الدستورية في اليمن، مرجع سابق، ص37.

ISSN : 2410-1818

علاقتها فيما بينها، وعليه فإن الفارق بين النظامين البرلماني والرئاسي هو أنه إذا كان النظام البرلماني يستند على مبدأ الفصل بين السلطات في إطار التعاون والرقابة المتبادلة فيما بين السلطتين التشريعية والتنفيذية كما سبق الذكر، فإن النظام الرئاسي يقوم على الفصل التام بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، وأهم ملامح النظام الرئاسي هي:

أ- قيام السلطة التنفيذية على أساس رئيس الدولة فقط، دون وجود سلطة الحكومة.

ب- يعين رئيس الدولة سكرتيريه ويقبلهم يصادق مجلس الشيوخ على تعيين هؤلاء السكرتيرين، ولا يوجد في هذا النظام مجلس وزراء متضامن وإنما سكرتير دولة ليسوا مسئولين أمام السلطة التشريعية، وعليه فإن رئيس الجمهورية في هذا النظام السلطة الفعلية في مباشرة شئون الحكم ويعتبر سكرتير الدولة والوزراء مساعدون له فقط، حيث يكون اجتماعهم به على أساس التشاور فقط.

ت- تقوم السلطة التشريعية من حيث المبدأ بمهمة إعداد القوانين بما في ذلك التشريع المالي ويكاد يغيب دور السلطة التنفيذية في هذا المجال، فلا تقوم بتقديم مشروعات القوانين ولا الاشتراك في مناقشاتها ولا يحق لها أن تدعو البرلمان للانعقاد ولا تأجيل اجتماعاته ولا فض اجتماعاته.

ث- ولا يحق لسكرتير الدولة الجمع بين منصب سكرتير الدولة وعضوية السلطة التشريعية ولا توجد لهم صفة في دخول المجلس أو حضور جلساته إلا على اعتبار أنهم زوار للمجلس.

ج- لا تتدخل السلطة التشريعية في انتخاب رئيس الجمهورية من حيث المبدأ ينتخب رئيس الدولة من قبل الشعب مباشرة أو ينتخب من قبل ناخبين ينتخبون لهذا الغرض[1].

2- النظام الجمهوري الرئاسي: ويرجع أصل هذا النظام إلى كلمة جمهورية التي تحمل في معناها الملكية العامة للشعب الذي ينتمي للدولة، ويعتبر هذا النظام أكثر الأنظمة تطبيقا وسط دول العالم نظرا لكونه الأقرب لتطبيق مبادئ الديمقراطية، حيث يتم انتخاب رئيس البلاد من ضمن بعض المرشحين لمنصب رئاسة الجمهورية الذي يتم تقديم أوراق ترشيحهم بعد توافر شروط معينة يصبح من خلالها الفرد مؤهل لإدارة شؤون البلاد مع تقديم برنامج انتخابي يوضح من خلاله كيفية فكرة في التطوير والنهوض بالبلاد، ثم تأتي النتيجة من خلال التصويت من قبل أفراد الشعب الذي أيضا يجب أن تنطبق عليهم شروط التصويت الانتخابي، ومن يحصل على أغلبية الأصوات يصبح رئيس الجمهورية والمسؤول الأول لإدارة شؤونها[2]، وينقسم نظام الحكم الجمهوري إلى نوعين:

الأول: (النظام الجمهوري الرئاسي) والذي يعتبر نفس النظام الرئاسي الذي ذكرنه.

الثاني: (النظام الجمهوري البرلماني) والذي يعتبر نفس النظام البرلماني الذي ذكرنه[3].

(1) بقلم الحقوقية: أسماء جهاد مشعطي، بحث حول أنظمة الحكم، مرجع سابق، ص7.

(2) أنظمة الحكم في دول العالم، مرجع سابق، ص6.

(3) عيمة شومان، المجتمع والدولة، مرجع سابق، ص24، وعبدالإله بلقزيز (2008)، الدولة والمجتمع، مرجع سابق، ص32.

ISSN : 2410-1818

3- النظام المزيج من النظامين البرلماني والرئاسي: يتميز هذا النظام بأخذ من النظام البرلماني وبعض النظام الرئاسي وهو حديث العهد إذا ما قورن بالأنظمة السابقة حيث يرجع إلى دستور الجمهورية الفرنسية الخامسة الصادر عام 1958م، وقد أخذ هذا النظام من النظام البرلماني.

قيام السلطة التنفيذية من شقين رئيس الدولة والحكومة مع هيمنة صلاحيات رئيس الدولة على حساب الشق الثاني فيها حيث يعتبر رئيس الحكومة مساعداً لرئيس الدولة فقط.

أ- حق رئيس الدولة في حل السلطة التشريعية. وأخذ من النظام الرئاسي.

ب- انتخاب رئيس الدولة من قبل الشعب أو بواسطة هيئة ناخبين.

ت- عدم الجمع بين تولي منصب الوزير وعضوية السلطة التشريعية. وتتقوى في هذا النظام سلطة رئيس الدولة على حساب الحكومة والسلطة التشريعية[1].

4- النظام الديمقراطي: يقوم على مبدأ السلطة للأغلبية، فالأغلبية لها حق الحكم، وحق التشريع، يشرعون ما شاءوا من قوانين، المهم أن توافق عليه الأغلبية، فحقيقةً أن النظام الديمقراطي يمنح الأغلبية.

أولا: حق السيادة المطلقة، فصوتها هو الذي يشرع القوانين التي تسود.

وثانياً: حق اختيار الحاكم، ويكون منفذا لما تشرعه وتقنه الأغلبية، فالأمة في النظام الديمقراطي مصدر السلطات، ولها الحرية المطلقة أن تتفق على ما شاءت من قوانين وتشريعات، دون قيد أو شرط. والحقيقة أن هذا الأمر قد يحول النظام الديمقراطي إلى دكتاتورية، وينقل الاستبداد من الفرد إلى الحزب[2].

النظام الثيوقراطي: فيمنح تلك الحقوق كلها للحاكم، فيشرع ما شاء، ويحكم حكما مطلقا، ويورث الحكم لمن شاء[3]. (يحكم بشكل مطلق ولا يحد من سلطته شيء، ولا يحق للأفراد الثورة علية لانهم اصبحوا لا يملكون إزاء سلطته وقوته أي شيء، إذ ان قوته وسلطته هي حاصل تنازل أفراد المجتمع عن سلطتهم وقوتهم له مقابل تحقيقه للأمن والاستقرار، ومن ثم فإن السيادة أصبحت له وانتفت عن المجتمع)[4].

5- نظام حكم الجمعية: يتميز نظام حكم الجمعية بأن يقوم على مبدأ وحدة سلطة الدولة وهو نقيض لمبدأ الفصل بين السلطات، تقوم السلطة في نظام حكم الجمعية بممارسة وظائف التشريع والتنفيذ ولا

---

(1) بقلم الحقوقية: أسماء جهاد مشعطي، بحث حول أنظمة الحكم ، مرجع سابق، ص9.

(2) د. عبد المجيد محمد علي الغيلي، الهيكلة، نحو حكم رشيد، مدونة لنشر مقالات فكرية، وأبحاث قرآنية، وتحليل الخطاب، 18/ 3/ 2013م، ص4.com . wordpress . abdmmys //https

(3) المرجع السابق نفسه، ص5.

(4) ستيفن ديلو، التفكير السياسي والنظرية السياسية والمجتمع المدني، ترجمة ربيع وهبة، ط ١، المجلس الأعلى للثقافة ، القاهرة، ٢٠٠٣م، ص ٢٧٠.

ISSN : 2410-1818

يوجد في هذا النظام منصب رئيس الدولة وإنما رئاسة السلطة العليا هيئة جماعية تقوم بمزاولة شئون الحكم في فترة ما بين أدوار انعقاد السلطة العليا للدولة ويقوم الوزراء وهم أعضاء في السلطة العليا ومنتخبين من قبلها بمباشرة مهام وظائفهم طبقاً لتوجيهاتها لأنها هي التي تنتخبهم وهي التي تعزلهم. وتقوم بانتخاب أعضاء الجمعية العليا وعزلهم وتعيين النائب العام وعزله، ولها حق تعديل أو إلغاء الأعمال الصادرة عن الهيئة التنفيذية دون أن يكون للأخيرة الحق في الاعتراض. وتعتبر سويسرا النموذج الأصيل لهذا النظام القائم على التعددية الحزبية[1].

6- الحكم الملكي: تتبع نحو 43 دولة حول العالم الحكم الملكي، إلا أن هذه الأنظمة تختلف في ما بينها من حيث السلطات وسعة النفوذ والقيود، ونستطيع التمييز بين ثلاثة أنواع منها:

أ-الملكية المطلقة ب- والملكية البرلمانية ج- والملكية الدستورية.

أ- **الملكية المطلقة:** في النظام الملكي المطلق يتمتع الملك بقوة السيطرة على الدولة بجميع مؤسساتها، وعادةً ما تكون خلافة السلطة وراثية بين أفراد الأسرة الحاكمة الواحدة. وفي هذا النظام، لا تجوز مساءلة أو تقييد سلطة وأفعال الملك عبر أي قانون أو هيئة أو دين أو عرف أو حتى عملية انتخابية. وسادت الملكية المطلقة خلال العصور الوسطى في معظم أنحاء أوروبا الغربية، وبلغت ذروتها بحلول القرن السادس عشر، ولعل مقولة الملك الفرنسي لويس الرابع عشر "أنا الدولة"، مثالاً لسلطات الملوك المطلقة في هذا النظام. لكن بعد الثورة الفرنسية (1789-1799)، انخفض انتشار الملكيات المطلقة بشكل حاد مع تكريس مبدأ السيادة للشعب عبر الانتخابات. ومن الدول التي لا تزال تتبع الملكية المطلقة، السعودية والفاتيكان وسلطنات عمان وبروناي وإسواتيني[2].

الملك: رأس السلطة ومرجع السلطات، يختار ولي العهد ويعفيه بأمر ملكي

السلطة التنفيذية: يتولاها مجلس الوزراء الذي يرأسه الملك ويعين ويقيل أعضاءه، وهو مناط برسم سياسات الدولة الداخلية والخارجية والمالية والاقتصادية والدفاعية والاجتماعية.

السلطة التنظيمية: يتولاها مجلس الشورى الذي يتألف من رئيس و60 عضواً يختارهم الملك، وهو مناط بإبداء الرأي في السياسات العامة للدولة التي تحال إليه من رئيس مجلس الوزراء.

السلطة القضائية: مستقلة يعلوها مجلس القضاء الأعلى يتألف من رئيس يعينه الملك و10 أعضاء محددين بالقانون.

---

(1) أ. د. قائد محمد طربوش ردمان، الدولة الاتحادية والبسيطة والتجربة الدستورية في اليمن، مرجع سابق، ص64.

(2) الكتاب أحمد عبد الحكيم، أنظمة الحكم في العالم، تحرير وإعداد، إيليانا داغر، التنفيذ والغرافيك، عمر المصري، الإشراف على التنفيذ، نوف الحربي، رئيس التحرير، عضوان الأحمري، الوثائق الأمريكية، التنين الصيني، مارد أيقظته إمبريالية الغرب "السلام المفقود من "العصبة" إلى "الأمم المتحدة" موسوعة الأبحاث والدراسات القانونية الشاملة في جميع أنحاء الوطن العربي، ص9.

ISSN : 2410-1818

الملكية البرلمانية: في الملكية البرلمانية يتصدر الملك قمة الهرم السياسي في الدولة، حيث يلعب دوراً رمزياً من دون الضلوع بشكل واسع في صوغ القرارات السياسية للبلاد، التي تتولاها حكومة منبثقة من البرلمان المنتخب ومسؤولة أمامه.

نشأت الملكية البرلمانية في بريطانيا، أرست بريطانيا أسس النظام الملكي البرلماني تدريجاً وصولاً إلى تتويج ماري الثانية في عام 1689 ملكة على إنجلترا، ومصادقتها على وثيقة الحقوق التي قلصت صلاحيات الملك بشكل كبير ومنحت البرلمان سلطات واسعة.

تستند الملكية البرلمانية إلى النظام البرلماني القائم على فصل السلطات، وإن كان هناك تداخل قوي وتكامل حيوي بين الحكومة والبرلمان، فالأولى منبثقة من الثاني، أي إنها تعبر عن موقف الغالبية داخل البرلمان، لكنها في الوقت نفسه مسؤولة أمامه، وتخضع للمساءلة عن برنامجها السياسي، فيما يمكن للبرلمان أن يحجب ثقته عنها. وفيما تتمتع الحكومة والبرلمان باستقلال ذاتي لكل واحد عن الآخر، يشغل الملك مكانة رمزية بوصفه ممثل الدولة وضامن الدستور، فهو من يكلف زعيم الغالبية البرلمانية تشكيل الحكومة ويصادق على تسمية الوزراء وتعيين الحكومة، لتقف صلاحياته عند هذه الحدود[1].

ليس له سلطة إعلان الحرب أو التدخل في الشؤون الحكومية أو التأثير في توجهاتها، وغالباً ما يبتعد عن تبني أي موقف قد يفهم منه تصريحاً أو تلميحاً دعماً لجهة سياسية على حساب أخرى. غالبية الملكيات العريقة في أوروبا تعتمد نظام الملكية البرلمانية، ومنها بريطانيا، وإسبانيا، وهولندا، والدانمارك، والسويد.

الملكية الدستورية: على عكس الملكية البرلمانية، يتمتع الملك في هذا النظام بصلاحيات أوسع، وإن كان محكوماً بحدود يضعها الدستور. وفيما تعد الملكية البرلمانية أكثر ديمقراطية من الملكية الدستورية، إلا أن مؤيدي النظام الأخير يولون أهمية لـ"الشرعية التاريخية" التي يتمتع بها الملك، والتي يرثها عن الأسرة الحاكمة التي رسخت حكمها عبر الزمن، وواكبت مختلف مراحل تطور الدولة والأزمات التي عرفتها، فضلاً عن المواقف الوطنية التي قد تكون صدرت عنها وتسهم في تعزيز شرعيتها. ومن الدول الآخذة بالملكية الدستورية المغرب والبحرين والكويت والأردن، حيث لا يزال الدستور يمنح سلطات تقديرية واسعة للملك.

الملك: هو رأس الدولة ورئيس المجلس الوزاري المؤلف من رئيس الحكومة والوزراء ورئيس المجلس الأعلى للقضاء والقائد الأعلى للقوات المسلحة.

السلطة التنفيذية: تتولاها الحكومة التي يرأسها رئيس يعينه الملك من الحزب الفائز في انتخابات مجلس النواب، ووزراء يعينهم الملك باقتراح من رئيس الوزراء ويقيلهم بمبادرة منه أو بطلب من رئيس الحكومة.

(1) الكتاب أحمد عبد الحكيم، تقرير عن أنظمة الحكم في العالم، مرجع سابق، ص11.

ISSN : 2410-1818

السلطة التشريعية: يتولاها مجلس النواب المنتخب مباشرة من الشعب ومجلس المستشارين المنتخب بشكل غير مباشر، وللملك صلاحية حل المجلسين.

السلطة القضائية: يعلوها مجلس القضاء الأعلى الذي يرأسه الملك([1]).

9- النظام الإمبراطوري: ويعتبر هذا النظام شبيه للنظام الملكي في أمور شتى ومن أهمها انتقال الحكم إلى ولى العهد بعد وفاة الإمبراطور، وكان ذلك النظام يتبع في العهد القديم ولكنة يختلف عن الملكية في أفكاره وطموحاته التوسعية كما كان علية الحال في الكثير من الإمبراطوريات القديمة التي كانت تعد بمثابة قوى عظمى وسط دول العالم، أما في الوقت الراهن يكاد لا يطلق لفظ الإمبراطورية سوى على دولة اليابان ولكنها ليست بنفس المفهوم القديم لها حيث أن إمبراطور اليابان لا يمتلك غير سلطة أي حاكم لأي دولة في العالم([2]).

10- النظام البابوي: لا يطبق ذلك النظام إلا في مكان واحد وهو دولة الفاتيكان التي تقع في إيطاليا وتعتبر الكنيسة هي مقر الحكم حيث هي التي تتولى تعيين البابا الذي يعتبر بمثابة الحاكم للدولة والذي يتولى مع منصبة السلطة التشريعية للدولة بينما توكل باقي السلطات التنفيذية للوزارات التي يتم تشكيلها من قبل الكنيسة أيضا([3]).

11- نظام الحزب الواحد: يرتبط نظام حكم الحزب الواحد بالحكم الشمولي، حيث لا حريات ولا معارضة ولا ديمقراطية، بل خضوع تام لسلطة الدولة العليا التي تدير شؤون المجتمع الصغرى والكبرى، لكن على عكس الديكتاتوريات، تجرى الانتخابات بانتظام في أنظمة الحزب الواحد، إلا أنه في الواقع لا توجد أية فرصة لفوز حزب آخر، ومن أبرز الأمثلة الحالية على أنظمة الحزب الواحد، دولتا كوريا الشمالية والصين ([4]).

12- حكومة ديمقراطية مباشرة: يشمل نظام الحكم هذا الأشخاص الذين يحكمون أنفسهم دون أي شكل من أشكال التمثيل أو المسؤولين الحكوميين. ([5]).

13- الأوتوقراطية: الأوتوقراطية هي شكل من أشكال الحكم حيث يمتلك فرد واحد، عادة ديكتاتور أو إمبراطور، سلطة مطلقة على الدولة([6]).

(1) الكتاب أحمد عبد الحكيم، تقرير عن أنظمة الحكم في العالم، مرجع سابق، ص12.
(2) أنظمة الحكم في دول العالم، 2017م، مرجع سابق، ص3.
(3) المرجع السابق نفسه، ص6.
(4) كتابة، أحمد عبد الحكيم، تقرير عن أنظمة الحكم في العالم، مرجع سابق، ص17.
(5) أنظمة الحكم في دول العالم، 1 فبراير 2017، مرجع سابق، ص4.
(6) المرجع السابق نفسه، ص4.

ISSN : 2410-1818

14- نظام الحكم الإيجابي: يشرع هذا النوع من الأحكام حالة تؤثر بشكل غير مباشر على حياة الناس وقراراتهم([1]).

ثانياً: نظام الحكم في الدول الأجنبية في نطاق الدولة المركبة:

1- النظام الاتحادي: يعتبر ذلك النظام أشبه بالنظام الجمهوري حيث يتم اختيار رئيس للجمهورية الاتحادية عن طريق الانتخاب وتعد السلطة التنفيذية في أيدي الحكومة وما تتبعها من حكومات أصغر لكل ولاية الذي يعد كل حاكم فيها بمثابة رئيس جمهورية الولاية كما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية ([2]).

2- الاتحاد الشخصي: يقصد بهذه الاتحاد وجود رئيس واحد للدول المنضوية في هذا الاتحاد مع احتفاظ كل دولة بسيادتها الكاملة واستقلالها التام عن الاتحاد حيث لا توجد في إطار هذا الاتحاد مؤسسات مشتركة بين الدول المتحدة فيه كما لا توجد تشريعات واحدة فيها. وقد ظهر هذا الاتحاد في أوروبا بسبب المصاهرة بين عائلتين ملكيتين مثلاً، وقد وجد نموذجان لهذا الاتحاد في التاريخ:

أ- **النموذج الأول:** عندما أصبح ملك هانوفر ملكاً على كل من هانوفر وبريطانيا في الفترة ما بين 1717-1737م، والاتحاد بين هولندا ولوكسمبورج في الفترة ما بين 1815-1890م.

ب- **النموذج الثاني:** وهو اتفاق مجموعة من الدول على إقامة اتحاد شخصي فيما بينها نظراً للدور الذي لعبه زعيم إحدى الدول في سبيلها.

ت- مثال ذلك انتخاب بولفار عام 1813م رئيساً لجمهوريات فنزويلا وكولومبيا وبيرو والدولة المسماة الآن بوليفيا نسبة إلى هذا الزعيم بسبب أنه قد قاد نضال التحرر من السيطرة الإسبانية في مناطق كثيرة من أمريكا الجنوبية، علماً بأنه لم يعد لهذا النوع من الاتحاد أثر في الوقت الراهن([3]).

3- النظام الاتحادي الفعلي الحقيقي: الأنظمة الاتحادية هي التي تتجمع فيها السلطات في يد الحكومة المركزية وأن كلاً من الحكومات المحلية وسلطات الإقليم تستمد سلطتها من الحكومة المركزية ويترك أمر تنفيذها لحاكم الإقليم، وتقوم الحكومة المركزية بتعيين الحاكم وقد تسمح الحكومة المركزية للإقليم بتشكيل مجالس تشريعية منتخبة أو معينة.

ويقوم الاتحاد الحقيقي بين دولتين أو أكثر على أساس توحيد عدد من الصلاحيات لهذه الدول مثل توحيد القضايا المتعلقة بالدفاع والعلاقات الخارجية. تقوم هيئات موحدة بممارستها من اجل إدارة شئون هذه القضايا، الأمر الذي يؤدي إلى فقدان شخصيات هذه الدول الأعضاء في هذا الاتحاد في تلك

(1) أنظمة الحكم في الوطن العربي، 26 فبراير، 2023م، مرجع سابق، ص2.

(2) المادة رقم (السادسة) من دستور أمريكا المعدل و الصادر 1992م، أنظمة الحكم في دول العالم 01 فبراير 2017م، مرجع سابق، ص7.

(3) أنظمة الحكم في دول العالم، 1 فبراير 2017م، مرجع سابق، ص8.

ISSN : 2410-1818

القضايا في حين تبقى هذه الدول تتمتع بكافة صلاحياتها ووظائفها الأخرى وعلى المستوى الداخلي فيها، ويكون للاتحاد الحقيقي رئيسا واحدا([1]).

وقد حدث في التاريخ أن قام اتحاد حقيقي بين دولتين مثل اتحاد النمسا والمجر في الفترة ما بين1876-1918م وبين السويد والنرويج في الفترة ما بين1815-1905م[2].

نظام الاتحاد التعاقدي الكونفدرالي: ينشأ هذا الاتحاد على أساس اتفاقية بين دولتين أو أكثر تتنازل كل واحدة منها عن جزء من سيادتها قد يكون هذا الجزء كبيراً أو صغيراً بحسب الاتفاق بينهما لصالح الهيئة الاتحادية العليا، التي تقوم بتنفيذ المسائل المشتركة التي نصت عليها أحكام الاتفاقية. تميز نشأة هذا النوع من الاتحاد في أن يقوم على أساس التعاقد بين الدول التي وقعت على تلك الاتفاقية بفعل مفاوضات دبلوماسية فيما بينها، يقوم المجلس الكونفدرالي أعلى هيئة في الاتحاد على أساس المساواة بين هذه الدول.

وغاية هذا النوع من الاتحاد الكونفيدرالي هو الاتحاد أمام الخطر الخارجي الذي يهدد سيادة الدولة المتحدة أو يكون الاتحاد على شكل حلف دفاعي مع الحفاظ على سيادة الدول الأعضاء فيه كاملة في المجالين الداخلي والخارجي. وهذا النوع من الاتحاد وجد في الولايات المتحدة الأمريكية بعد الاستقلال عام 1776 -1778م. وبعد تحول الاتحاد إلى الفيدرالية، والاتحاد السوفيتي في الفترة بين1923- 1924م، والاتحاد السويسري عام 1848م[3].

4- نظام الاتحاد الفيدرالي: وهو الاتحاد الذي ينشأ على أساس التوفيق بين الحرص على ذاتية كل دولة داخلة في هذا الاتحاد وبين السعي إلى تنظيم جماعي للدول المنضوية في الدولة الاتحادية. والدولة الفيدرالية هي دولة اتفقت الدول المنضوية فيها على قيام دولة ذات نظام دستوري يعلو دستورها على دساتير الدول الأعضاء فيها[4].

وأيضاً هو نظام قانوني يقوم على أساس قواعد دستورية واضحة تضمن العيش المشترك لكل الأطياف ضمن دولة واحدة تديرها المؤسسات الدستورية في دولة القانون، وهي دولة مركبة أي دولة اتحادية تتكون من مقاطعات أو ولايات أو أقاليم، بحيث لا تكون الشخصية الدولية إلا للحكومة

(1) م. د. هند قاسم محمد، أنواع الدول – الدول الاتحادية، 2020- 2021م، مكتبة كلية الأسراء الجامعية، قسم القانون، العراق، ص7.

(2) أنظمة الحكم في دول العالم، 1/ فبراير/ 2017م، مرجع سابق، ص7.

(3) المرجع السابق نفسه، ص8.

(4) جازم الأثوري، مشروع الاتحاد الفيدرالي اليمني خماسي الإقليم، أنواع الدولة أشكال الدولة، الناشر، نائف حسان، رئيس التحرير، محمد عايش، السبت 6/ نيسان/ أبريل، 2013م، 08:43، www.aloulaye.com Blue Grey Red ، ص9.

ISSN : 2410-1818

المركزية، مع احتفاظ كل إقليم من الأقاليم المكونة للاتحاد الفيدرالي ببعض الاستقلال الداخلي، وتعتبر الفيدرالية شكلاً من إشكال الأنظمة السياسية المعاصرة.

وهي دولة واحدة قد تتضمن كيانات دستورية متعددة ولكل إقليم أو كيان نظامه القانوني الخاص واستقلاله الذاتي وتخضع مجموعها للدستور الفيدرالي، باعتباره المنشئ لها والنظم لبنائها القانوني والسياسي وهي بذلك أي الفيدرالية عبارة عن نظام دستوري وسياسي مركب.

وجود الدول الاتحادية: هي في أوروبا فيها خمس دول اتحادية، والأمريكيتين فيها 6 دول اتحادية، وآسيا فيها 4 دول اتحادية، وأفريقيا فيها دولتان، وأستراليا في الاقيونيسيات لوجدنا أن هناك أسباب مختلفة لقيام الدول الاتحادية فيها مثال ذلك تحولت روسيا من دولة بسيطة إلى دولة اتحادية في أعقاب هزات كبيرة في الحرب العالمية الأولى وبقت في أراضي أغلب روسيا القيصرية وروسيا الاتحادية الحالية التي شكلت أغلب أراضي الاتحاد السوفيتي السابق، والمكسيك والبرازيل والأرجنتين اللاتي تحولن من الدول البسيطة إلى الدول المركبة.

وبالمقابل تشكلت بعض الدول الاتحادية من عدد من الدول ثم أنظمت إليها دول أخرى أو ضمت إليها مثل الولايات المتحدة الأمريكية التي تكون فيها الاتحاد من 13 ولاية ثم ازدادت إلى أن بلغت خمسين ولاية.

وهناك دول واتحاد تشكلت كولايات وجد بينها رابط اتحادي قبل الاستقلال مثل الهند وبورما وماليزيا وكندا وأستراليا ونيجيريا... ...الخ، وإضافة إلى ما تقدم فهناك أسباب أخرى لقيام هذه الدول الاتحادية منها:

1- سعة رقعة الأرض مثل الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وأستراليا والبرازيل وألمانيا وروسيا.

2- وتعدد الأعراق والقوميات مثل الولايات المتحدة وكندا والهند والمكسيك والأرجنتين وماليزيا وأثيوبيا وروسيا وسويسرا[1].

وما همنا في الأمر أن اليمن لا توجد فيها أي سبب من هذه الأسباب سعة رقعة الأرض ولا تعدد الأعراق والقوميات وغيرها من أجل نعمل دولة اتحادية لنقوم بتفتيت دولتنا اليمن السعيدة.

ثانيا: مفهوم أنظمة الحكم في الدول العربية: يتكون العالم العربي من اثنين وعشرين دولة، سبعة منها ملكية والباقي جمهوريات.

لقد عرف الاستفراد بالسلطة والتحكم في رقاب الناس والاستئثار بخيرات مجتمعهم بأسماء مختلفة مثل التفرد والتسلط والاستبداد والطغيان والشمولية، وجميعها استخدمت للإشارة إلى أنظمة الحكم التي تسرف في استخدام القوة في إدارة السلطة والسيطرة السياسية التامة بواسطة حاكم

(1) المرجع السابق نفسه، ص12.

ISSN : 2410-1818

فرد، أو باعتبارها مترادفات غامضة للحكم القسري التحكمي ومتعارضة مع الحرية السياسية، والحكومة الدستورية، وحكم القانون ([1]).

1- النظام الملكي: وهو النظام الذي يتراس فيه الملك دولته، تنتهي فترة رئاسة الحكم الملكي بانتهاء عمر الحاكم (الملك) ثم يورث الحكم (ولي العهد)، وينقسم الحكم الملكي إلى ثلاثة أنوع كما ذكرنا سابقاً وهيئ: الحكم الملكي الملق، ومن الأمثلة عليه البحرين والكويت، والأردن، والسعودية، والمغرب[2].

2- النظام السلطاني: هو نظام حكم وراثي يتراسه السلطان ويكون لمدى الحياة، ويقوم علي مبدأ وجود الراعي والرعية، ومن الأمثلة عليه سلطنة عمان[3].

3- النظام الأميري: هو نظام حكم وراثي وهو في هذه النقطة يشبه نظام الحكم الملكي، ويذهب البعض إلى القول أنه أحد صورها، ويكون سارياً في العائلة لتقوم بشئون الدولة، ومن الأمثلة عليه قطر والكويت[4].

4- ونظام حكم الأمارات: هو نظام حكم أشبه بنظام ملكي اتحادي متعدد، على سبيل المثال، في دولة الإمارات العربية المتحدة، يخضع نظام الحكم فيها لأحكام دستور الإمارات العربية المتحدة. وهو ملكي لا فرق ومن يحكم كل الأمارات هم عبارة عن عائلة واحدة أخوه من أسرة واحدة[5].

5- النظام الجمهوري: يعتبر نظام الحكم الجمهوري أقرب ما يكون إلى الديمقراطية([6])، ومن الأمثلة عليه اليمن، ومصر، سوريا، وليبا، والجزائر، وتونس، وفلسطين، والصومال، ومريتانا، والسودان، وجيبوتي، والعراق، ولبنان، وجزر القمر.

---

(1) محمد هلال الخليفي، قراءة تاريخية في مفهوم الاستبداد وتفسيره وأليات تكريسه، تحرير علي خليفة الكواري، الاستبداد في أنظمة الحكم العربية المعاصرة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٥م، ص ٢٨١.

(2) جازم الأثوري، مشروع الاتحاد الفيدرالي اليمني خماسي الإقليم، مرجع سابق، ص15. والمادة رقم (1) من دستور البحرين، مرسوم رقم (5) لسنة 2001م، والمادة رقم (5) من دستور السعودية، الصادر بالمرسوم رقم (أ/90) في 8/27/ 1412هـ، الموافق 1مارس 1992م المملكة العربية السعودية، و المادة رقم (1) من دستور الأردن الصادر 1952(المعدل 2016)، والفصل (1) من دستور المغرب الصادر، يوم1 يوليو/ تموز 2011م.

(3) المادة رقم (5) من دستور عمان مرسوم سلطاني رقم(6) 3/ 3/ 2021م.

(4) المادة رقم (2) من دستور قطر دخل حيز التنفيذ في 9/ أبريل/ 2004م، و المادة رقم (4) من دستور الكويت الصادر بتاريخ 11/ 11/ 1962م، الموافق فيه 14/ جمادي الثاني/ 1382هـ.

(5) المادة رقم (1)، من دستور الإمارات العربية المتحدة، الصادر في سنة 1996م.

(6) المادة رقم (5) من دستور اليمن، الصادر بتاريخ1991م (المعدل في 2001م) ، والمادة رقم (1) من دستور مصر بعد تعديلات 2019م، والمادة رقم (الأولى فقرة 1، والمادة الثانية فقرة 1) من دستور سوريا الصادر في27/ 2/ 2012م، والمادة رقم (ثالثاً) من دستور ليبا الصادر في2011م ، والمادة رقم (الأولى) من دستور الجزائر الصادر في 2016م، والمادة رقم (2) من دستور تونس الصادر في 2004م، والمادة رقم (5) من دستور فلسطين الصادر في 15/ يونيو/ 2023م، والمادة رقم (1) من دستور الصومال الصادر في 1/ 7/ 1960م، والمادة رقم (1) من دستور مريتانا الصادر في يوليو 1991م، المعدل 25/ يونيو 2006م،

ISSN : 2410-1818

6- النظام البرلماني: من ناحية أخرى، يتطلب النظام البرلماني فصل السلطات بين الحكومة والسلطة التشريعية. كما يتطلب درجة معينة من التمثيل الشعبي من خلال الانتخابات[1].

في العديد من الدول العربية، يتم الجمع بين هذين النظامين لإنشاء نظام هجين يعرف باسم التوافقية. يسعى هذا النظام إلى تحقيق التوازن بين الديمقراطية والاستقرار من خلال توفير حكومة تمثيلية مع الحد في نفس الوقت من المشاركة الشعبية في صنع القرار. على الرغم من المحاولات المختلفة لإنشاء أنظمة حكم ديمقراطية في العالم العربي[2].

7- الملكية الدستورية: هي نظام حكم آخر يتقاسم فيه الملك السلطة مع حكومة ينظمها الدستور. في هذا النظام، قد يكون الملك بحكم الواقع رئيس الدولة أو القائد[3].

8- الأنظمة شبه الرئاسية: أكثر تعقيدًا لأنها تجمع بين عناصر من النظامين الرئاسي والبرلماني، ويتميز بانتخاب الرئيس لكن الحكومة تنبثق من البرلمان وتكون مسؤولة أمام الرئيس([4]).

9- تعريف الحكم الرشيد: مركز المشروعات الدولية الخاصة: يعرف الحكم الرشيد على أنه : "الحكم الديمقراطي الصالح، وحسب رأي المركز تعتبر الديمقراطية شرط أساسي لبناء نظرية الحكم الرشيد، والحكم الرشيد بدوره شرط أساسي لبناء فكرة التنمية المستدامة، فلا تنمية بدون حكم رشيد([5]).

10- ويرى انه لا يوجد نظام الحكم الإسلامي ولا الحكم الرشيد في الدول العربية، ولذلك على اليمن ان تطبق الحكم الإسلامي وتكون السباقة لذلك.

11- إذا تحدثنا عن الواقع الذي تعيشه الأمة الإسلامية اليوم بشكلٍ عام فكلنا يعرفه: واقعٌ مليءٌ بالمشاكل والأزمات والصراعات والحروب، واقعٌ تعيش فيه الأمة حالة الفرقة والاختلاف، واقعٌ

والمادة رقم (2) من دستور السودان الصادر في 18/ ديسمبر 12/ 2011م ، والمادة رقم (2) من دستور جمهورية جيبوتي التعديلات المدخلة حتي صدوره في رقم (92) المؤرخ في 21 أبريل 2010م ، المادة رقم (1) من دستور العراق الصادر في 28/ 12/ 2005م، الموافق 26/ 11/ 1426هـ، والمادة رقم(1منها الفقرة ج) من دستور لبنان الصادر في 21/ 9/ 1990م، والمادة رقم (1) من دستور جزر القمر الصادر في 23/ 12/ 2003م.

(1) أنظمة الحكم في الوطن العربي26 فبراير، 2023م، مرجع سابق، ص35.

(2) المرجع السابق نفسة، ص36.

(3) أ. د. رافع خضر صالح شبر، أستاذ القانون العام، ملامح نظام الحكم السياسي ، الجزء الأول، نظام الحكم الجمهوري على ضوء المبادئ الدستورية العامة، المركز العربي للنشر والتوزيع، 2020م، ص17.

(4) المرجع السابق نفسه، ص39.

(5) جون سوليفان، الحكم الديمقراطي الصالح المكون الرئيسي للإصلاح السياسي والاقتصادي، ترجمة مركز المشروعات الدولية الخاصة، واشنطن للطباعة والنشر، 2004 م، ص5.

ISSN : 2410-1818

مليءٌ بالمظالم، ومليءٌ بالمفاسد، مليءٌ بالمنكرات، مليءٌ بالأزمات والمشاكل، تعيش فيه الأمة التخلف على المستوى الثقافي والعلمي والمعرفي والحضاري، وتعيش فيه([1]).

المبحث الثاني

نظام الحكم في اليمن

تمهيد وتقسيم: سيتم هنا شرح نظام الحكم في اليمن وذلك من خلال مطلبين نتطرق في أولاً: التجربة اليمنية في نظام الحكم، ونبين في الثاني: نظام الحكم في اليمن.

المطلب الأول

التجربة اليمنية في نظام الحكم

وضع التجربة الدستورية في اليمن في الفترة ما بين 1973-2011م، وأخذ اليمن بكافة أنواع الاتحادات في العالم، وكذلك تغاير التشريع الدستوري اليمني في الأخذ بكافة أشكال أنظمة الحكم في العالم.

1- التجارب الاتحادية في اليمن: تكاد تكون اليمن قد مرت بكل من الاتحاد الكونفدرالي والاتحاد الفيدرالي والوحدة الاندماجية[(2)]، من أمثلة ذلك:

أ- كانت المملكة المتوكلية اليمنية جزء من الاتحاد الكونفدرالي الذي قام في 8/ 3/ 1958م، بين ج. ع. م. مصر، سوريا آنذاك، والمملكة المتوكلية اليمنية، وهو الاتحاد الكونفدرالي الثاني في تاريخ الدول العربية، لقد قرر ميثاق الدول العربية أن يكون اتحاد الدول العربية ج. ع. م، والمملكة اليمنية اتحاداً تحتفظ كل دولة فيه بشخصيتها الدولية، على أن تكون سياسة هذه الدول موحدة في الشؤون الخارجية والتمثيل القنصلي وتنظيم شؤون المالية والجمارك ورسم السياسة العليا للاتحاد في المسائل السياسية والدفاعية والاقتصادية والثقافية وإصدار القوانين اللازمة في هذا الشأن بإجماع أعضاء المجلس الأعلى للاتحاد، وانتهى في1961/12/27م عندما أعلن الرئيس جمال عبد الناصر حله.

ب- ونشأ اتحاد فيدرالي بين بعض إمارات وسلطنات الجنوب اليمني المحتل عام 1959م اتحاد الجنوب العربي، بقي هذا الاتحاد من عام 1959 إلى 30/ 11/ 1967م تاريخ إعلان استقلال الجنوب اليمني من الحماية البريطانية، قرر دستورا هذا الاتحاد قيام هيئات الدولة، كان سلاطين وأمراء هذه الإمارات أعضاء مجلس وزراء الاتحاد ويتناوبون على رئاسة هذا المجلس شهرياً، في حين تألف مجلس الاتحاد من

(1) إعداد/ يحيى قاسم ابو عواضة، الأمويون والإسلام، إخراج دائرة الثقافة القرآنية، الطبعة الأولى، 1441هـ 2020 / م، www.d-althagafhalqurania.com، ص3-5.

(2) أ. د. قائد محمد طربوش ردمان، الدولة الاتحادية والدولة البسيطة، مرجع سابق، ص65.

ISSN : 2410-1818

أعضاء يعينهم حكام تلك الإمارات، والحقيقة أنه قد قام هذا الاتحاد في وقت مضطرب لم يكن بالمقدور استمراره[1].

2- التجربة في اليمن للدولة البسيطة والدستورية:

أ- تجربة الدولة البسيطة في اليمن: قامت الدولة البسيطة الأولى في اليمن بعد انسحاب الأتراك من شمال اليمن عام 1918م بقيام المملكة المتوكلة اليمنية، ثم قامت الدولة البسيطة الثانية بإعلان استقلال الجنوب اليمني في 30/11/ 1967م من الإمارات التي كانت في الاتحاد المذكور وإمارات وسلطنات لم تكن جزء منه، سميت هذه الدولة جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية ثم جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، وفي عام 1990م قامت الوحدة الاندماجية بين جمهوريتي اليمن آنذاك.

ب- **ومبدأ وحدة سلطة الدولة:** مبدأ وحدة سلطة الدولة أو نظام أحكام الجمعية وفيه تنتخب الجمعية من قبل الشعب وتقوم هي بانتخاب رئاستها والحكومة والمحكمة العليا وغيرها من المؤسسات الرفيعة، وأخذت الدول الاشتراكية السابقة به مع الأخذ بمبدأ الحزب الحاكم الوحيد أو الحزب القائد للجهة، وسار على هذا المنوال دستورا ج. ي. د. ش، لعامي 1970 و1978م.

ت- الوحدة الاندماجية اليمنية والفترة الانتقالية: كانت الوحدة الرابعة في تاريخ الوحدات الاندماجية العربية، حيث سبقتها تحول سوريا من اتحاد إلى وحدة اندماجية عام1925م وتحول ليبيا من دولة اتحادية إلى وحدة اندماجية عام 1963م. وقيام وحدة اندماجية بين مصر وسوريا عام 1958م[2].

ث- وأتى قيام الجمهورية في 22/ 5/ 1990م، بعد سلسلة من الحوارات إبدة من الناحية القانونية بتوقيع اتفاق القاهرة عام 1972م وبيان طرابلس بين رئيس دولتي اليمن عام 1972م، شكلت مجموعة من اللجان الحكومية المشتركة لدراسة قيام الوحدة بما في ذلك اللجنة الدستورية التي أعدت مشروع الدستور في الفترة ما بين 1972-1980م وتخللت الفترة 1972-1980م قيام حربين بين شطري الوطن الأولى قبل اتفاقية القاهرة 1972م والثانية عام 1979م[3].

(1) المرجع السابق نفسه، ص66.

(2) أ. د. قائد محمد طربوش ردمان، الدولة الاتحادية والدولة البسيطة، مرجع سابق، ص67.

(3) المرجع السابق نفسه، ص68.

ISSN : 2410-1818

المطلب الثاني

نظام الحكم في اليمن

1- الجمهورية اليمنية دولة عربية إسلامية مستقلة ذات سيادة، وهي وحدة لا تتجزأ ولا يجوز التنازل عن أي جزءٍ منها، والشعب اليمني جزء من الأمة العربية والإسلامية، الإسلام دين الدولة، واللغة العربية لغتها الرسمية، الشريعة الإسلامية مصدر جميع التشريعات. ([1]).

2- حقوق الإنسان أو الحريات المدنية تشكل جزءا أساسيا من دستور البلاد، وتنظم حقوق الفرد ضد الدولة. ولعل المثال هو الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في إطار ميثاق الأمم المتحدة ([2]).

3- نظام الحكم في الجمهورية اليمنية: هو نظام جمهوري وديمقراطي الشعب مالك السلطة ومصدرها، يمارسها بشكل مباشر عن طريق الاستفتاء والانتخابات العامة، كما يزاولها بطريقة غير مباشرة عن طريق الهيئات التشريعية والتنفيذية والقضائية وعن طريق المجالس المحلية المنتخبة والنظام السياسي في الجمهورية اليمنية يقوم على أساس التعددية السياسية والحزبية، ويجري تداول السلطة والمشاركة فيها سلمياً عن طريق الانتخابات العامة([3])

4- رئيس الجمهورية: رئيس الجمهورية اليمنية هو رئيس الدولة، يتم انتخابه مباشرة من قبل الشعب ضمن انتخابات تنافسية يشترك فيها عدد من المرشحين، ويشترط لفوز رئيس الجمهورية حصوله على أغلبية أصوات الناخبين، والدورة الرئاسية مدتها سبع سنوات تبدأ من تاريخ أدائه اليمين الدستورية ولا يجوز تولي منصب رئيس الجمهورية من قبل شخص واحد أكثر من دورتين رئاسيتين.

5- السلطة المحلية: السلطة المحلية شكلاً من أشكال الممارسة في الحكم في اليمن وتتحقق هذه العملية من خلال القواعد والنظم الدستورية والقانونية والتي ترتكز على مبدأ اللامركزية الإدارية والمالية وتوسيع فرص المشاركة في رسم السياسات ووضع الخطط والبرامج واتخاذ القرارات ومشاركة المجتمع في اتخاذ القرارات المتعلقة بتسيير حياتهم اليومية وتطوير مستوى معيشتهم وكذا الرقابة والأشراف على سير أداء الأجهزة التنفيذية في مختلف المحافظات والمديريات وتُقسم الجمهورية اليمنية إدارياً في إطار نظام السلطة المحلية إلى(21) محافظة، بما فيها أمانة العاصمة ومحافظة ريمه التي استحدثت خلال عام 2004، وتقسّم المحافظات إلى: (333) مديرية، يتفرّع عنها (2200) عزلة وحي، فضلاً عن (36986) قرية و(91489) محلّية وحارة. كما يبلغ عدد الدوائر المحلية (5620) دائرة محلية (مركز انتخابي)([4]).

---

(1) المادة رقم(1-3) من دستور الجمهورية اليمنية، المقر بتاريخ 2001/2/20م.

(2) المادة رقم(6) من المرجع السابق نفسه.

(3) المادة رقم (7) من دستور الجمهورية اليمنية، مرجع سابق.

(4) الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الجهاز المركزي للإحصاء، المركز الوطني للمعلومات، كتاب الإحصاء السنوي، أعداد مختلفة، اليمن أرقام وحقائق-15عاماً من البناء والتطوير 1990م، 2005م، جميع الحقوق محفوظة 2014م، ص34.

ISSN : 2410-1818

6- أشكال نظام الحكم في الدستوري اليمني: يكاد يكون التشريع الدستوري اليمني قد أخذ بكافة أشكال أنظمة الحكم في العالم في فترة التطور الدستوري منذ ثلاثينات القرن العشرين حتى الآن [1].

7- وليكم مخرجات عمل اللجنة وتحديد الأقاليم:

أقرت رئاسة الجمهورية اليمنية نهائياً دولة اتحادية مقسمة إلى ست أقاليم، إن المجتمعين، وبعد تقديم كل الآراء والملاحظات جرى التصويت برفع الأيدي بأغلبية ساحقة، واللجنة اعتمدت على المبادئ التي تم التوافق عليها في وثائق وأدبيات مؤتمر الحوار الوطني الشامل(2) ، بحيث يكون هناك إقليمين في الجنوب وأربعة أقاليم في الشمال، ويرى أن هذا تفتيت للدولة إلى سبع دول انفصالية وهذا مقترح من الدول المعتدية على اليمن.

أ- تحديد الولايات (المحافظات) التابعة لكل إقليم وتسمية الإقليم وتحديد عاصمته:

1) الإقليم الأول: اسم الإقليم: حضرموت. عاصمة الإقليم: مدينة المكلا. الولايات (المحافظات): المهرة- حضرموت - شبوة - سقطرى .

2) الإقليم الثاني: اسم الإقليم: سبأ. عاصمة الإقليم: مدينة مأرب. الولايات (المحافظات): الجوف، مأرب، البيضاء.

3) الإقليم الثالث: اسم الإقليم: عدن. عاصمة الإقليم: مدينة عدن. الولايات (المحافظات):عدن- أبين- لحج- الضالع.

4) الإقليم الرابع: اسم الإقليم: الجند. عاصمة الإقليم: مدينة تعز. الولايات (المحافظات): تعز- أب.

5) الإقليم الخامس: اسم الإقليم: آزال. عاصمة الإقليم: صنعاء. الولايات (المحافظات): صعده- عمران- صنعاء- ذمار.

6) الإقليم السادس: اسم الإقليم: تهامة. عاصمة الإقليم: مدينة الحديدة. واتفق على إن تكون كلا من: الولايات (المحافظات):الحديدة- ريمه - المحويت- حجة.

7) الإقليم السابع الإقليم المركزي: أمانة العاصمة صنعاء: مدينة اتحادية غير خاضعة لسلطة أي إقليم ويتم وضع ترتيبات خاصة بها في الدستور لضمان حيادتيها واستقلاليتها، وهذه تعتبر الإقليم السابع.

---

(1) أ. د. قائد محمد طربوش ردمان، الدولة الاتحادية والدولة البسيطة، مرجع سابق، ص69.

(2) وكالة "سبأ" الرسمية، ما هي معايير تقسيم دولة اليمن الاتحادية إلى 6 أقاليم، 18 ذي الحجة 1435، الاثنين 13 تشرين الأول، والثلاثاء, 11 شباط/ فبراير 2014م، ص12.

ISSN : 2410-1818

8) الإقليم الثامن: مدينة عدن: مدينة إدارية واقتصادية ذات وضع خاص في إطار إقليم عدن وتتمتع بسلطات تشريعية وتنفيذية مستقلة تحدد في الدستور الاتحادي[1]. ويرى أن هذا غلط، والمفروض إن ينصّ الدستور على أن يقرر رئيس الجمهورية اليمنية نهائياً دولة غير اتحادية وغير مقسمة إلى أقاليم وغير انفصالية.

8- مشروع الاتحاد الفيدرالي اليمني خماسي الإقليم والحكم الرشيد:

كما يرى أنه أذا كان ولا بد من الدولة الاتحادية، في أن يطبق مشروع الاتحاد الفيدرالي اليمني خماسي الإقليم الوحدوي والدمج للمحافظات من الشمال والجنوب، رغم أني ضد أي تقسيم وخصوصاً الآن.

أ- **الإقليم الأول: معين وعاصمتها مدينة صنعاء:** ويضم المحافظات التالية: أمانة العاصمة، صنعاء، عمران، ذمار، دون مديرية عتمة وأوصاب عالي وسافل إقليم تهامة، الجوف، صعده، حجة[2].

ب- الإقليم الثاني: سبأ وعاصمتها زنجبار، ويضم المحافظات التالية: مأرب، شبوة، أبين، البيضاء.

ت- الإقليم الثالث: تهامة وعاصمتها مدينة الحديدة، ويضم المحافظات والمناطق التالية: الحديدة، المحويت، ريمه: مديرية عتمة، مديرية وصاب العالي، مدرية وصاب السافل، كأنين تابعت م/ ذمار

ث- الإقليم الرابع: الجند وعاصمته تعز، ويضم المحافظات التالية: عدن، تعز، اب، لحج، الضالع.

ملاحظة: تعطى عدن حكماً ذاتياً واسع الصلاحيات في نطاق الإقليم وتكون منطقة اقتصادية حرة لها قوانينها الخاصة بها بما يؤهلها لتكون عاصمة اقتصادية للبلد.

ج- الإقليم الخامس: حضرموت وعاصمته مدينة المكلا، ويضم المحافظات التالية: حضرموت، جزيرة سُقطرى، المهرة [3].

ح- اجتمع وزراء وممثلون عن حكومات المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة، والمشار إليها فيما يلي باسم "المجموعة الرباعية"، يوم 20 أيلول/سبتمبر 2022 لمناقشة الوضع في اليمن. أكدت المجموعة الرباعية على التزامها القوي بوحدة اليمن وسيادته واستقلاله وسلامة أراضيه والتزامها بالوقوف إلى جانب الشعب اليمني من خلال الجهود

(1) وكالة "سبأ" الرسمية، ما هي معايير تقسيم دولة اليمن الاتحادية إلى 6 أقاليم، مرجع سابق، ص13.

(2) المرجع السابق نفسه، ص14.

(3) جازم الأثوري، مشروع الاتحاد الفيدرالي اليمني خماسي الإقليم . مرجع سابق، ص22.

ISSN : 2410-1818

المبذولة لإنهاء الصراع ووضع حد للأزمة الإنسانية المستمرة[1]، ولكن الواقع غير ذلك بل هذه الدول تعمل على تفتيت اليمن.

المبحث الثالث

التأثيرات المختلفة على الأمن

تمهيد وتقسيم: سيتم هنا شرح التأثيرات المختلفة على الأمن وذلك من خلال مطلبين نتطرق في أولاً: مفهوم الأمن وواقعه، ونبين في ثانيا: التأثيرات المختلفة على الأمن.

المطلب الأول

مفهوم الأمن وواقعه

أولاً: مفهوم الأمن بشكل عام: لأمن له معني كثيرة ومتعددة منها الآتي:

1- تعريف هيئة الشرطة في الدستور: أن الشرطة هيئة مدنية نظامية تؤدي واجبها لخدمة الشعب وتكفل للمواطنين الطمأنينة والأمن وتعمل على حفظ النظام والأمن العام، والآداب العامة، وتنفيذ ما تصدره إليها السلطة القضائية من أوامر، كما تتولى تنفيذ ما تفرضه عليها القوانين واللوائح من واجبات، وذلك كله على الوجه المبين في القانون[2].

2- ماهية الشرطة: هي كلاتي:

أ- هيئة مدنية نظامية تؤدي واجبها لخدمة الشعب وتكفل للمواطنين الطمأنينة والأمن.

ب- الحفاظ على النظام العام والآداب والصحة العامة.

ت- حماية الأرواح والأعراض والأموال العامة والخاصة.

ث- وتنفيذ ما تصدره إليها السلطة القضائية من أوامر، كما تتولى تنفيذ ما تفرضه عليها القوانين واللوائح من واجبات، وذلك كله على الوجه المبين في القانون([3]).

3- الأمن الداخلي: أمن المواطن، هذا الأمن يُعنَى بحماية البلاد من الفوضى والنزاعات والجرائم والعبث والعنف الذي يمكن أن يحدثه بعض المواطنين.

---

(1) بيان مشترك بشأن الوضع في اليمن، مكتب المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية، بيان صحفي، 23 أيلول/سبتمبر 2022م، السفارة الأمريكية بالقاهرة، 5 شارع توفيق دياب، جاردن سيتي، القاهرة، مصر، هذا هو الموقع الرسمي لسفارة الولايات المتحدة في مصر، ص1.

(2) انظر م39 من دستور الجمهورية اليمنية، المقر بتاريخ 2001/2/20م.

(3) د/ عبدالله عبدالله الفوري، شرح قانون هيئة الشرطة، الطبعة السادسة، 2023م، مكتبة كلية الشرطة، ص22.

ISSN : 2410-1818

4- الأمن السيادي: ويُعنَى بتوفير الأمن الذي يحقق سيادة القانون، وأن يراعي مصلحة المواطنين جميعا، وألا يخضع لمصلحة فئة ما، كما يُعنَى بتأمين موارد الدولة، وإدارة خزائنها بما يكفل قدرتها على تحقيق التنمية الوطنية[1].

5- الأمن الاجتماعي: أمن المواطن، يتعلق بالمخاوف التي تهدد نسيج المجتمع، وتمزق أوصاله، وتؤدي إلى زرع الضغائن والأحقاد بين أبنائه، وقد تتطور إلى تهديد خطير يزعزع البلاد كلها.

6- الأمن التنموي: أمن الوطن، وأمان تنميته، وضمان تحقيق الازدهار، في ظل منظومة الأمن كلها، ويقوم على تخطيط التنمية، والإشراف عليها، وضمان تكاملها، وحمايتها بالقوانين، وتهيئة المناخ الذي يمكن الشركات من العمل، ويحفظ سيادة الدولة.

7- الأمن الخارجي: يتعلق بسد المخاوف والتهديدات التي تأتي من خارج الوطن، سواء كانت هذه المخاوف سياسية أو عسكرية أو اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية، جهات مسئولة عنه: الرئاسة.

8- الأمن الاقتصادي؛ تعطي الكثير من الدول اهتمام ضخم فيما يتعلق بالشأن الاقتصادي لدرجة أصبحت الأنشطة الاقتصادية محور أساسي في الصراعات بين الدول، وتكون معاناة الأفراد في المجتمع اقتصاديا على عدة محاور وأذكر منها النقاط التالية:

أ- الأمن الصحي: وتعني إمكانية وقدرة الجميع على الحصول على توفير سبل الرعاية الصحية ومراكز ومؤسسات معنية بالمجال الصحي والطبي ومن خلال الحماية من الأمراض والوقاية منها.

ب- الأمن البيئي: يمثل الأمن البيئي أكثر المشاكل العالمية المتصدرة إخبارياً في العالم،

ت- الأمن الشخصي: ونعني به حماية الأشخاص من جميع أنواع العنف سواء كان عنف بدني، وتتمثل بتعرض الفرد لأكثر من تهديد سواء من قبل الدولة أو من قبل الدول الأخرى أو من خلال التهديد من قبل الجماعات الأخرى من الناس[2].

ث- الأمن المجتمعي: وهو شعور الفرد بانتمائه لجماعة مثل الأسرة أو منظمة، أو مجتمع محلي، و الانتماء تدعم الفرد نفسياً وتوفر له دعم معنوي وتوفر لهم ثقافة أو هوية تشعرهم بالطمأنينة والسكينة.

ج- الأمن السياسي: "احترام حقوق الإنسان الأساسية" حيث تمثل قضايا حقوق الإنسان أهم القضايا على المستوى العالمي، حيث تشمل حقوقهم الاجتماعية والثقافية، ولا يقتصر ذلك الشأن على الدول النامية بل على الدول المتقدمة كذلك الأمر وتتضمن حقوق الإنسان محاور عدة مثل محور المشاركة في الأحداث السياسية، والمساواة في الحقوق والواجبات([3]).

---

(1) عبد المجيد الغيلي، نحو حكم رشيد، مرجع سابق، ص33.

(2) المرجع السابق نفسه، ص36.

(3) أعداد طالبة في كلية الشرطة: شفاء عبدالله علي أبو طالب، بحث مقدم عن الأمن في مادة قانون الشرطة لنيل درجة البحث المحددة، لعام 2021م، بحث غير منشور، ص7.

ISSN : 2410-1818

9- تعريف العمل الأمني: إن العمل الأمني الذي يقدمه العاملين ضمن الأجهزة الأمنية يأتي في رأس هرم حاجيات الأنسان لان العمل الأمني تعني خلق بيئة أمنة من كل مصادر الخوف والفزع والتهديد داخليا وخارجيا لينعم الأنسان بباقي جوانب حياته السياسية والاقتصادية والتنموية .... الخ

10- وان العمل الأمني يتضمن جانبان وهما:

أ- **الجانب الوقائي الإيجابي** والذي يعني العمل من اجل بناء حياة امنه بعيدة عن مصادر التهديد و الخوف يضمن حقوق الإنسان في المشاركة السياسية.

ب- والقبض على المتهمين وتحديد مصادر التهديد والحد منها وإحباط المؤامرات والمخططات الإرهابية ومحاربة الفساد والإتجار بالبشر والجريمة المنظمة والاقتصادية والمخدرات والخطف أي كل ما يمس امن البلاد وأليات تسليم المجرمين والمتهمين والتعاون والتنسيق الأمني بين الدول, والنقطة الهامة في الموضوع هو أن هذه الخدمة الجليلة المقدمة من الأجهزة والمؤسسات الأمنية تقدم إلى كل أفراد المجتمع، فالإنسان هو الهدف الاسمى لديهم وبتامين حياته يحيى البشرية ومن أحياها كأنما أحيا الناس جميعا[1].

11- مفهوم ارتباط السلام بالأمن: وقد أدى ارتباط مفهوم السلام بالأمن إلى عدم الاتفاق على تعريف محدد للسلام، فالأمن تحدده كل دولة على حدة بناء على قوتها وأولوياتها ومصالحها السياسية، ولأن الأمن مرتبط بشكل وثيق بمصالح الدول المعنية وقوتها فإن ذلك يؤثر بصورة عكسية على المدلولات والتصورات التي يمكن إسقاطها على ما هو سلم وما هو حرب، فما يبدو سلماً لدولة ما في فترة زمنية معينة قد تعتبره تهديداً أو نذيراً لحرب في فترة أخرى. وعادة وسط هذا التضارب النظري فإن ما يحدد ماهية السلم هو الطرف الأقوى بحيث لا يتماس بالضرورة مع مصالح الطرف الأضعف. يعني ما سبق أن مفهوم السلم كما تترجمه الدول في سياساتها قائم على مفهوم القوة.[2].

(1) المرجع السابق نفسة، ص9.

(2) عبد الله يوسف سهر محمد، "السلام بين العرب وإسرائيل البعد الثاني من الرأي المعارض"، السياسة الدولية، العدد 50، أكتوبر 2002، ص 23.

ISSN : 2410-1818

ثانياً: واقع الأمن بشكل عام:

1- واقع الأمن في الدول الأجنبية:

أ- أن الدولة القومية هي المصدر الأعلى للسلطة وهي المعنية بموضوع الأمن القومي تحديداً، إن العلاقات الأمنية هي علاقات اعتماد متبادل، وليست أحادية الجانب، إن الأمن دائماً ذات طبيعة نسبية، وغياب سلطة عليا للنظام الدولي، تصبح مصادر التهديد موجودة من داخل النظام نفسه، وعليه فالأمن سيكون دائماً نسبياً([1]).

ب- **والواقع الأمني:** من المنظور الواقعي هو «كيفية تحقيق الدول لأمنها وتجنّب تهديد مصالحها وقيمها الحيوية والمركزية، مقارنة بما تمتلكه من مصادر وقدرات وإمكانيات مادية في ظل نظام دولي فوضوي ذي بيئة تنافسية من دون المبالاة بأمن واستقرار الدول الأخرى([2]).

ت- **ويقول جيرفس الواقع الأمني:** بأنه موقف معين بين دولتين أو أكثر على استعداد للصراع، وحتى للحرب، من أجل تأمين احتياجاتها الأمنية، ولو على حساب الدول الأخرى[4]. وعليه، وطبقاً لجيرفس، يوجد موقف معضلة الأمن عندما تتعدّد الوسائل التي تستخدمها الدول من أجل مساعدتها على تأمين أمنها وتهديد أمن الآخرين.

ث- فإن الدول في ظل البيئة الفوضوية والتنافسية للنظام الدولي، وفي سبيلها إلى تحقيق أمنها واستقرارها الوطني، تجد نفسها في خضمّ صراعات ومنافسات مع بعض الوحدات الدولية الأخرى، التي تحاول هي الأخرى تحقيق أمنها القومي، ولو على حساب الدول الأخرى. وهو ما يحدو بها إلى إما اتباع سياسات هجومية تمثل تهديداً أو إكراها على الآخرين لصالح أمنها القومي، أو اتباع سياسات دفاعية كاستجابة أو كردّ فعل على بعض السياسات العنيفة من بعض الدول الأخرى([3]).

ج- **الهدف الأسمى من وراء الأمن هو «النضال من أجل البقاء»** في ظل نظام دولي فوضوي، يغيب فيه وجود سلطة مركزية فوق قومية، تكون قادرة على فرض ووجوب فرض واتباع قوانين معيّنة لحكم العلاقات بين الوحدات الدولية المتنافسة بطبيعتها وفطرتها. وعليه، قد تصبح الدول بين عشية وضحاها، بحسب توافر مصادر ومقوّمات القوة المادية لها، ذات سلوك عدواني، وتمثل تهديداً للآخرين، والعكس صحيح.

([1]) Barry Buzan, people, states, and fear : the national security problem in international relations, Brighton : harvester wheat sheaf, 1983 ,p86. .

(2) المرجع السابق نفسه، 87.

(3) باري بوزان، كتاب بعنون، الناس الدول، مجلة الدراسات السياسية والأمنية، المجلد (الخامس) العدد (الثاني) كانون الأول 2023م، ص88.

ISSN : 2410-1818

ح- **«للمشاكل الأمنية لدى جميع الدول وجهان، خارجي وداخلي.** فقد تتمزّق الدول نتيجة للتعارض الداخلي تماماً مثل التدمير على أيدي قوى خارجية، فقد تتعرّض الدول المتماسكة داخلياً لتحرّشات([1]).

2- واقع الأمن في الدول العربية:

أ- **الترابط الأمني بين المغرب العربي والساحل:** ديناميكيات متغيرة وتحديات متنامية([2]).

1) على ضوء الترابط بين الساحل ودول المغرب العربي، يبقى الأمن المستورد من أوروبا عاملا مقوضا للجهود المحلية الساعية إلى تحقيق الاستقرار والتمكين السياسيين.

2) تتصل التحديات الأمنية بالمنطقة المغاربية اتصالا جوهريًا بحالة عدم الاستقرار السائدة في منطقة الساحل، حيث تواجه هاتين المنطقتين أزمات أمنية كبرى، تتفاقم بفعل الترابط العميق بينهما. فعقيدة العداء الجيوسياسية التي تُؤثر في موازين القوة على الساحة المغاربية يتردد صداها بالساحل، بينما الأزمات الأمنية المُركبة التي تتمدد بدول الساحل أصبحت عوامل طاردة للمجموعات البشرية نحو الشمال.

3) تُعتبر الإحباطات الهوياتية المتراكمة بالساحل، أحد الأسباب الرئيسة الكامنة وراء تصاعد التحديات الأمنية، وتعقيد لأي مساعٍ تُبذل من أجل تحقيق السلام هناك. ومثال ذلك ما نشهده من استغلال تنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى (EIGS)، الذي يضم مجموعات عرقية تنتمي للطوارق وهالبولار، للمظلومات الأثنية والنزاعات الأهلية التي تنشب، وذلك بهدف خلق تحالفات قائمة على المصلحة، يَجِد فيها البعض حاضنا يوفر له الحماية، وتشكل للبعض أداة يغذي بها نزعات التطرف، بينما تُحقق للبعض الآخر فرصة يوجه عبرها غضبه ضد الدولة.

4) تحتفظ فرنسا بحضور أمني قوي في منطقة الساحل، وذلك منذ تدخلها العسكري شمالي مالي في عام 2013، من خلال عملية 'سيرفال' التي حملت اسم عملية 'برخان' في عام 2015. واستمر هذا الحضور في الآونة الأخيرة، عبر قوة تاكوبا بقيادة فرنسا والاتحاد الأوروبي، التي انضمت إلى عمليات تحقيق الاستقرار في المنطقة، فنجم عن تدخلاتها خسائر فادحة في الأرواح، ودفعت بالآلاف إلى الفرار، أمام موجات الإرهاب والعنف الأهلي المتصاعدين. وبينما يستمر الوضع الأمني في منطقة الساحل في التدهور، يثير الوجود العسكري الفرنسي سخطا لدى الرأي العام في فرنسا.

5) وجود نموذج أمني متناقض في منطقة الساحل، تحاول فيه المقاربة الأمنية الدولية أن تُجهز على تطلعات المجتمعات المحلية، عبر اعتماد تدبير أمني للأزمات يستند على خطاب رنان موجه للجمهور

---

(1) باري بوزان، كتاب بعنون، الناس الدول، مرجع سابق، ص86.

(2) محمد محمد أحمد كين أستاذ الدراسات الثقافية والهوياتية بجامعة ابن طفيل (القنيطرة)، ورئيس المعهد الأفريقي لبناء السلام وتحويل النزاعات، الترابط الأمني بين المغرب العربي والساحل: ديناميكيات متغيرة وتحديات متنامية، الناشر مؤسسة كارنيغي، 12 أيار/مايو 2021م، ص6.

ISSN : 2410-1818

الغربي، في إطار الحرب العالمية ضد التطرف العنيف، وتصوير منطقة الساحل قاعدةَ إسنادٍ للخلايا المتطرفة العنيفة الموجودة في أوروبا، بصرف الانتباه عن الهدف الغربي الأساسي المتمثل في الحفاظ على احتكار مستمر للوصول إلى الموارد الطبيعية الموجودة بدول الساحل[1].

6) لا تزال الهجرة تشكل مصدر قلق كبير بالنسبة للاتحاد الأوروبي، الذي اختارت دُوله تفويت مهمة ردع تدفقات الهجرة والتحكم فيها، لجيرانها الجنوبيين، عبر برامج تعاون غير متوازنة أو شراكات تهيمن فيها مصلحة الأوروبيين أساسا. ليظل هدف الحد من تدفقات الهجرة بعيد المنال، ما لم يحدث تغيير في مواقف الاتحاد الأوروبي تجاه العوامل الحقيقية الكامنة وراء استمرار موجات الهجرة غير النظامية، لذلك حالة عدم الاستقرار السائدة في منطقة الساحل.

7) التغير المناخي، الذي بات يقض مضجع البلدان الغنية والفقيرة على حد سواء. وهو ما يستوجب أن تأخذ السياسات، التي تهدف إلى الحد من تدفقات الهجرة، بعين الاعتبار حقيقة أن الساحل يُعد منطقة تطالها آثار التغير المناخي بشكل كبير، نظرًا لظروفها المناخية القاسية وبيئتها الهشة، وانعدام الأمن الغذائي بها. مما يضع جميع المحاولات الرامية إلى إحلال السلام بمنطقة الساحل.

8) تحولت منطقة الساحل، على مدى العقد الماضي، إلى حاضنة لمجموعة من التهديدات الأمنية الحقيقية، التي جعلت منها جزءاً لا يتجزأ من مستقبل الاستقرار بالنسبة لمنطقة المغرب العربي والجيران الأوروبيين. وتتوفر للمغرب والجزائر فرصا هامة قد تقوي حضورهما، إذا تمكّن البلدان من إيجاد أرضية مشتركة تجمعهما، وتضمن التكامل الإقليمي المنشود بالمنطقة المغاربية، قصد مواكبة التحولات التي تشهدها الساحة الدولية[2].

9) من الطبيعي أن ينصب اهتمام السياسة الأوروبية على التحديات المرتبطة بغياب الأمن بمنطقة الساحل أو غياب الاستقرار بالمنطقة المغاربية، كونهما منطقتين تتواجدان على أعتاب الاتحاد الأوروبي. غير أن الموقف المتعالي الذي يظهره الاتحاد الأوروبي - لا سيما فرنسا وألمانيا - تجاه دول جنوب البحر الأبيض المتوسط، لا يخدم المساعي الهادفة إلى تحقيق أمن مشترك [3].

10) على ضوء الترابط بين الساحل ودول المغرب العربي، يبقى الأمن المستورد من أوروبا عاملا مقوضا للجهود المحلية الساعية إلى تحقيق الاستقرار والتمكين السياسيين.12 أيار/مايو 2021 بالإضافة إلى تفكيك التراتبيات المعطوبة، التي تصور الأوروبيين كصناع للسلام والسكان المحليين كرعايا للسلام

(1) محمد أحمد كين، الترابط الأمني بين المغرب العربي والساحل، مرجع سابق، ص7.

(2) المرجع السابق نفسه، ص9.

(3) إميل الحكيّم، باحث حول الأمن الإقليمي، المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية في المنامة، 16/ نوفمبر/ 2011م، ص6، والمؤلف: عبد الرحمن حكمات، الكتب: الصين والشرق الأوسط دراسة تاريخية في تطور موقف الصين تجاه قضايا المنطقة العربية بعد الحرب الباردة، الناشر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، اللغة: العربية، 2020م، عدد الصفحات:327، Barnes&Noble.com6, Amazon.com , www.dohainstitute.org، ص8.

ISSN : 2410-1818

الذي يصنعه الأوروبيون. لقد عاش سكان الأطراف في بوركينا فاسو ومالي والنيجر وتشاد وموريتانيا في ظل "سلام مستورد" وهش لعقود، وسيستمرون بوصفهم مصدرَ قلقٍ أمني كبير في منطقة الساحل، ما لم يتم الاستثمار في الإمكانات المحلية لهاته البلدان، لتحقيق استقرار إقليمي مستدام يتأسس على التمكين[1].

ب- القطاع الأمني في الخليج: هل هو محصّن ضد الصحوة العربية؟

1) في أعقاب الهزات السياسية في المنطقة، دول الخليج تدعي إصلاح قطاعاتها الأمنية.

2) قدرة الأنظمة السياسية على كبح جماح الأجهزة الأمنية – الجيش وأجهزة الأمن الداخلي والقوات شبه العسكرية – وإصلاحها بعدما أصبحت كبيرة جداً أو نافذة جداً أو همجية جداً أو مستقلّة جداً. وفي الوقت الذي تتوافر فيه فرص للإصلاح الأمني في البلدان التي تمرّ في مراحل انتقالية، تستخلص الأنظمة التي صمدت أمام العواصف السياسية دروساً أخرى من الانتفاضات[2].

3) فباستثناء البحرين وعمان، كانت الضغوط الشعبية التي تعرّضت إليها الأنظمة الملكية في الخليج معتدلة نسبياً، نظراً إلى أن التحدّيات الاقتصادية والسياسية هناك أقل حدّة ويمكن التحكّم بها أكثر، ولاسيما بفضل الثروة النفطية. والواقع أنّ هذه الأنظمة لم تهتم باستسلام حكّام آخرين في الشرق الأوسط أمام موجة الانتفاضات الشعبية بعدما كانوا قد انهمكوا مثلها في تحصين أنفسهم من الانقلابات في الداخل، وما يؤشّر إليه ذلك من أن التركيز على الأمن الذي كان يُعتبَر من قبل ضمانة للبقاء، شكّل في الواقع عاملاً مساهماً في سقوطهم[3].

4) للأنظمة الملكية في الخليج عددٌ من القواسم المشتركة. وقد ضمنت هذه الأنظمة ولاء القوى الأمنية وقدرتها على التعويل عليها من خلال مزيج من الحوافز: المحسوبيات، المكانة المرموقة، والقدرة على الوصول إلى الحكّام. عامل القرابة هو أيضاً أداة أساسية للسيطرة الأمنية؛ ففي مختلف أنحاء الخليج، يشغل أشخاص ينتمون إلى الأسر الحاكمة المناصب الأمنية العليا.

5) تأمل الأنظمة الملكية، عبر إسناد تركيبة الأجهزة الأمنية إلى الاعتبارات العائلية والقبلية والمذهبية، في أن تحدّ من احتمال حدوث انقسام داخل هذه الأجهزة وكذلك من احتمال التحاقها بالانتفاضات الشعبية عند وقوعها.

6) لجأت معظم المَلَكيات الخليجية إلى السخاء الحكومي كوسيلةٍ أولى لإبعاد شبح التململ. وبطبيعة الحال، امتدّ هذا الأمر إلى القطاع الأمني حيث يُعتقَد أن كل وظيفة جديدة وكل زيادة جديدة في

(1) بن عيسى احمد، النظام الأمني الإقليمي العربي في ظل المتغيرات الدولية و الإقليمية، مذكرة تخرج لاستكمال ... مذكرات الماجستير، جامعة الجلفة المكتبة الجامعية المركزية،2015م، ص1-3.

(2) إميل الحكيّم، باحث حول الأمن الإقليمي، مرجع سابق، ص9.

(3) المؤلف: عبد الرحمن حكمات، الكتب: الصين والشرق الأوسط دراسة تاريخية في تطور موقف الصين تجاه قضايا المنطقة العربية بعد الحرب الباردة، مرجع سابق، ص12.

ISSN : 2410-1818

الأجور تعزّز السيطرة الأمنية. فقد أعلنت السعودية في إطار خطة إنفاق ضخمة تصل إلى 130 مليار دولار، عن علاوات وترقيات للعسكريين، وزيادة تمويل الشرطة الدينية، واستحداث 60000 وظيفة جديدة في الأمن الداخلي. يُعزّز هذان الإجراءان نفوذ وزارة الداخلية وعلى الرغم من أن قطر لا تواجه تحدّيات داخلية، إلا أنها أعلنت أيضاً عن زيادات على الرواتب والمعاشات التقاعدية بنسبة 120 في المئة للضباط و50 في المئة للجنود النظاميين[1].

7) وفي السياق نفسه، شدّدت الإمارات العربية المتحدة قبضتها أيضاً. صحيح أن الحكومة أجرت انتخابات لاختيار المجلس الاستشاري، لكنها ردّت على الدعوات للإصلاح السياسي بسجن ناشطين. بيد أن الإمارات تتميّز بالمهنية العالية لأجهزتها الأمنية والتي تعود في جزء منها إلى المتطلّبات التي يفرضها التنوّع السكّاني وإلى الاقتصاد الآخذ في النمو، وأيضاً إلى تعزيز طموح المؤسسة العسكرية. وتشتهر أيضاً باعتمادها على المتعاقدين الأجانب للاضطلاع بمجموعة واسعة من الوظائف الدفاعية، ويبدو أن الهدف من بناء قوّة موالية للنظام من المرتزقة غير المسلمين هو استخدامها سلاحاً ضد مجمعات العمّال الأجانب المكتظّة أو الاحتجاجات المؤيّدة للديمقراطية.

8) تبرز الحالة البحرينية في الخليج نظراً إلى حجم الاحتجاجات الشعبية واللجوء المنهجي إلى العنف فيها. فقد ردّ النظام على الاحتجاجات الواسعة بنشر أجهزته الأمنية كافة وأجاز لها بموجب مرسوم ملكي "اتّخاذ كل التدابير الضرورية لحماية أمن البلاد ومواطنيها". وكانت النتيجة حملة قمع واسعة ارتُكبت خلالها انتهاكات كثيرة بحق المدنيين بما في ذلك أعمال قتل وتعذيب وتخريب. وقد استُخدمت المحاكم العسكرية لإصدار أحكام بحق المدنيين في ظروف غامضة. وفي مؤشّر هام[2].

9) كما في باقي بلدان الخليج، لا تعكس تركيبة القوى الأمنية في البحرين المشهد السكّاني. إذ يُمنَع على الغالبية الشيعية، التي تعاني من معدّلات أعلى من البطالة في صفوفها، العمل في القطاع الأمني فيما يُوظَّف سنّة أجانب- يُعتبَرون أكثر موثوقية- عناصر في الشرطة وجنوداً في الجيش، وذلك قبل منحهم الجنسية التي يحصلون عليها في وقت لاحق. تدخّلت القوات السعودية والإماراتية في البحرين تحت غطاء ميثاق مجلس التعاون الخليجي، وتتحدّث تقارير عن تجنيد أعداد متزايدة من المرتزقة منذ بدء الانتفاضة. حُمِّلت العناصر الأمنية غير البحرينية تبعة جزء كبير من الانتهاكات، لكن قد يكون السبب ببساطة أنهم نُشِروا بأعداد أكبر من العناصر الأمنيين البحرينيين على الأرض[3].

---

(1) المؤلف: عبد الرحمن حكمات، الكتب: الصين والشرق الأوسط دراسة تاريخية في تطور موقف الصين تجاه قضايا المنطقة العربية بعد الحرب الباردة مرجع سابق، ص14.

(2) إميل الحكيّم، باحث حول الأمن الإقليمي16/ نوفمبر/2011م، مرجع سابق، ص14.

(3) المؤلف: عبد الرحمن حكمات، الكتب: الصين والشرق الأوسط دراسة تاريخية في تطور موقف الصين تجاه قضايا المنطقة العربية بعد الحرب الباردة مرجع سابق، ص13.

ISSN : 2410-1818

10) سوف يتجلّى مستقبل الإصلاح الأمني في البحرين في الاستنتاجات التي ستتوصّل إليها اللجنة المستقلّة المكلّفة التحقيق في حملة القمع وسلوك الأجهزة الأمنية، هذه اللجنة التي أنشأها الملك، تتألّف من خمسة خبراء قانونيين محترمين غير بحرينيين برئاسة الباحث القانوني الأمريكي-المصري شريف بسيوني[1].

11) أما عُمان فقد شهدت أيضاً احتجاجات واسعة، لكن نظامها الملكي ردّ بإجراء إصلاحات أوسع نطاقاً لا سيما وأن السلطان قابوس، وخلافاً للملَكيات الخليجية الأخرى، قام بمركزة سلطته، كما أنه لا يخضع بالدرجة نفسها إلى قيود السياسة العائلية. واكتسبت الاحتجاجات زخماً في مدينة صحار الصناعية قبل أن تتدخّل الشرطة (ولاحقاً الجيش) وتُبعد المحتجين عبر اللجوء إلى العنف. رداً على هذا القمع الدموي، أقال السلطان قابوس مسؤولَين أمنيين كبيرين هما وزير الداخلية سعود بن ابراهيم البوسعيدي ورئيس شعبة الاستخبارات، اللواء علي بن ماجد.

12) اقترح البعض اعتماد الكويت نموذجاً. في الواقع، في منطقة الخليج حيث الأمن هو تقليدياً من اختصاص ديوان الحاكم، عمد مجلس الأمة الناشط في الكويت مراراً وتكراراً إلى التدقيق في السياسات الأمنية للحكومة وتحدّيها وصولاً إلى طرح علامات استفهام حول عمليات شراء الأسلحة. وفي مؤشّر عن دور مجلس الأمة الكويتي، أُرغِم وزير الداخلية الشيخ جابر الخالد الصباح على الاستقالة بعد الغضب الشديد الذي تملّك النواب عقب وفاة سجين محتجز لدى الشرطة في تهم غير سياسية[2].

3- واقع الأمن في اليمن:

أ- **الواقع الأمني على الأوضاع الداخلية اليمنية:** آثاره في البيئة الاستراتيجية والأمنية الإقليمية، وفي مستقبل التوازن الدولي بين القوى الكبرى في النظام الدولي، المتصارعة والمتنافسة على تحقيق السيطرة والهيمنة على مناطق استخراج النفط في الخليج العربي.

ب- فالموقع الاستراتيجي الحيوي جداً لليمن من جانب، وتجاوره مع منطقة الخليج العربي من جانب ثان، وتدهور الأوضاع الداخلية من جانب ثالث، تجعل الأزمات والنزاعات اليمنية الداخلية تؤثر مباشرة في الأوضاع في الجوار الخليجي، والعكس صحيح، ولعل ما حدث أثناء حربي الخليج الثانية (حرب تحرير الكويت)، والثالثة (حرب احتلال العراق)، هو خير مثال تاريخي على صحة تلك الفرضية.

(1) إميل الحكيّم، باحث حول الأمن الإقليمي16/ نوفمبر/2011م، مرجع سابق، ص14.
(2) المرجع السابق نفسه، ص16.

ISSN : 2410-1818

ت- هي معرفة وتحليل أسباب تردّي الأوضاع الأمنية والسياسية داخل دولة اليمن، وتأثيرات هذه الأوضاع المتردّية في البيئات الأمنية الإقليمية والدولية، طارحين الأسباب التالية:

1) قرب اليمن من أقطار النظام الإقليمي الخليجي يجعل من استقراره وأمنه مسألة تتعدّى كونها شأناً وطنياً أو داخلياً متعلقاً بالحكومة اليمنية.

2) إن الواقع الأمني لليمن، وإن كان ينبع في الأساس من داخل الحدود الوطنية اليمنية، صنعته مسبّبات وعوامل داخلية، إلا أن له أبعاداً خارجية وانعكاسات وعواقب وأضراراً تفوق جداً ما قد يتوقع البعض.

3) فاضطراب اليمن وعدم استقراره قد تكون لهما أضرار على الأطراف الإقليمية والدولية أضخم من تلك التي قد تصيب اليمن ذاته[1].

4) تنقسم هذه الأسباب إلى ثلاثة أسباب هي كالاتي:

- **أولاً: الواقع الأمني:** رصد ومعرفة المسبّبات وراء نشوء الواقع الأمني اليمني وآثاره وعلاقاته المتبادلة بالبيئات السياسية والعسكرية والاستراتيجية في النظام الدولي والنظام الإقليمي في الشرق الأوسط عامة، والنظام الإقليمي الفرعي في الخليج العربي خاصة، فإننا ننطلق من الواقعي للأمن والأمن القومي، ومن المنظور الواقعي للنظام الدولي، باعتباره نظاماً فوضوياً تحتل فيه الدول الكبرى المكانة الرئيسية باعتبارها الفاعل الرئيسي فيه، وباعتبار القضايا الأمنية والدفاعية هي أهم القضايا التي تتبنّاها هذه الوحدات، وأن «الأمن» هو القائم بصورة أساسية على مبدأ «أخدم نفسك» أو «دافع عن نفسك، بمعنى أن الدولة نفسها، وليس غيرها من الدول والقوى الكبرى، هي وحدها القادرة على حماية مصالحها وقيمها من التهديدات التي تواجهها، سواء بطرق دفاعية أو هجومية.
- **ثانياً: مسببات الواقع الأمني اليمني:** اليمن دولة صغيرة تقع على طرف النظام الإقليمي الخليجي. وهو ذو موارد ضئيلة، محدودة التأثير الخارجي، إلا بما يمتلكه من موقع جغرافي يعتبر مصدر التأثير والنفوذ الوحيد الذي يمكن أن يؤثر به اليمن في المجال الخارجي[2].
- إن إشراف اليمن (مع جيبوتي) على أقصر الطرق البحرية لنقل النفط من الخليج إلى أسواقه في أوروبا وأمريكا الشمالية (مضيق باب المندب)، يعطيه فرصة عظيمة لتعزيز وضعه ومكانته الدولية، بضمانه سلامة وسهولة العبور خلال المضيق، وتأمين الحماية والأمن لناقلات النفط، وحماية المضيق من الوقوع في أيدي إحدى الجماعات الإرهابية أو أحد تنظيمات القرصنة البحرية الدولية الموجودة في القرن الأفريقي، بصورة قد تصبح معها اقتصادات أقطار مجلس التعاون الخليجي (والنظام الاقتصادي العالمي أجمع) عرضة للإيذاء، بصورة قد يتهدد معها استقرار، بل واستمرار، النظام الدولي القائم. وعليه، فمن مصلحة الجميع الحفاظ على اليمن كدولة آمنة

(1) المؤلف: عبد الرحمن حكمات، الصين والشرق الأوسط دراسة تاريخية، ، مرجع سابق، ص22.
(2) إميل الحكيّم، باحث حول الأمن الإقليمي16/ نوفمبر/2011م، مرجع سابق، ص14.

ISSN : 2410-1818

ومستقرة، لأنه بمنزلة صمام الأمان للمصالح الدولية، حتى وإن كان السبيل إلى الحفاظ على هذا الأمن والاستقرار على حساب اليمن ذاته، والدليل على ذلك ما يحدث اليوم من حرب علينا من أمريكا وإسرائيل وبريطانيا وذلك لموقفنا المشرف لليمن والعالم العربي والإسلامي لنصرت إخواننا الفلسطينيين.

- ثالثاً: المسببات الداخلية: بالنسبة إلى اليمن، هناك العديد من المسبّبات الداخلية، والمرتبطة غالباً بالمسبّبات الخارجية، التي تؤدي إلى عدم الاستقرار الداخلي، ومنها ضعف الأداء الاقتصادي، وانتشار الفساد الإداري والسياسي، وتضخم عدد السكان مع قلة الموارد والفرص المتاحة للعمل، وانخفاض مستوى التنمية، وضعف البناء الاجتماعي والسياسي في مواجهة التحديات والمتغيّرات الدولية، والخلل في توزيع الثروة وتقاسم السلطة[1] . إلخ. كل هذه المسبّبات وغيرها تجعل من الأوضاع الداخلية في اليمن على حافة الانهيار.
- ويرى الآن الواقع الأمني اليمني هو في قوة وتتطور الأداء الاقتصادي، والإصلاح الإداري والسياسي، وتوفير فرص العمل، وارتفاع التنمية، وتقوية البناء الاجتماعي والسياسي في مواجهة التحديات والمتغيّرات الدولية، والعدل في توزيع الثروة وتقاسم السلطة[2] ... إلخ. كل هذه المسبّبات تجعل من الأوضاع الداخلية في اليمن في تقدم وازدهارها، والواقع الأمني في قوة، ولكن يحدث ذلك في المناطق التابعة لصنعاء، وأما المناطق الأخرى المحتلة في خلال أمني.

المطلب الثاني

التأثيرات المختلفة على الأمن.

1- العمل الشرطي من أهم الأعمال الأساسية في أي مجتمع حيث أن ضغوط العمل الشرطي تؤثر على المنظومة الأمنية بأكملها إذ يحيط برجل الشرطة في محيط عمله سلسلة من الضغوط النفسية و الاجتماعية تترجم إلى سلسلة من الأمراض و الأعراض الجسدية و النفسي([3]).

2- العيب الرئيسي هو الخطر. بعد كل شيء ، غالباً ما يتعين على ضباط الشرطة التعامل مع المجرمين الذين ، من أجل تحقيق أهدافهم ، يمكنهم الذهاب إلى أقصى الحدود. أيضا ، في الوقت الحالي ، يتقاضى رواتب رجل شرطة عادي من قبل الحد الأدنى من المستوى ، مما يزعج كثيرا ، بالنظر إلى تفاصيل المهنة.

3- الموت أثناء الخدمة هي موت ضابط الشرطة أثناء أدائه الواجب. بالرغم من ارتفاع نسبة

(1) إميل الحكيّم، باحث حول الأمن الإقليمي16/ نوفمبر/2011م، مرجع سابق، ص17.

(2) المرجع السابق نفسه، ص18.

(3) أعداد طالب في كلية الشرطة، الوليد ناجي محمد العرشي، بحث مقدم عن الأمن في مادة قانون الشرطة، لنيل درجة البحث المحددة، لعام 2022م، بحث غير منشور، ص5.

ISSN : 2410-1818

4- الخطر في كونه الضحية لجريمة القتل، (تندرج) حوادث السيارات كسبب رئيسي لموت ضباط الشرطة. من المرجح تدخل الضباط في الحوادث المرورية وهذا يرجع إلى طول الوقت الذي يمضونه في إ دارة الدوريات، أو تنظيم حركة المرور بالإضافة إلى عملهم خارج مركباتهم بجانب أو على الطريق أو المطاردات الخطيرة. تشكل نسبة قتل المشتبه بهم للضباط القليل من الوفيات.

ففي الولايات المتحدة في عام 2005 ،سجل قتل 156 ضابط أثناء أداءه للخدمة، حيث 44٪ منهم كان نتيجة الاعتداء على الضباط، بينما 35٪ منهم ذو علاقة بالمركبات (فقط 3٪ منهم كان من المطاردات الخطيرة)، أما المتبقي كان من أسباب أخرى: مثل نوبة قلبية أثناء الاعتقالات/ المطاردات بالقدم، أو السقوط من أماكن مرتفعة أثناء المطاردات بالقدم، أو أمراض انتقلت أما من سوائل جسم المشتبه بهم أو من عملية نقل الدم الطارئة في الفترة النافذة - نادرا ما تحدث- بعد حوادث السيارات، وإطلاق النار، والطعن، حادث اطلاق النار الناتج عنة فقدان للدم.

5- **ضغط العمل والقلق النفسي:** أن الإحصائيات أكدت وجود ضغط وعوامل نفسيه تؤثر على رجل الشرطة على الرغم من وجود ضغوطات العمل وتوثيقها جيدا - أن لم تكن تخلو من الجدل- فأن أسباب الضغوطات في مكان العمل غير واضحة ولا يمكن تخمينها.

6- مخاطر التعرض للقتل أثناء أداءه للخدمة مما يجعله في قلق دائم وهذا ما أكدته الدراسات والإحصائيات أن رجال الشرطة يعانون من القلق المزمن حتى أثناء النوم وكذلك فإن رجال الشرطة يتعرضون لبعض التجارب المؤلمة أثناء عملهم ويستحيل علاجها والمؤدية للانتحار والطلاق وغيره.

7- ملاحظة عندما يواجه ضباط الشرطة وموظفي الطوارئ مثل الإطفاءين نفس أحداث الصدمات النفسية فمن المرجح بأن ضباط الشرطة هم الأكثر من سيعاني صعوبة في التعامل مع الآثار العاطفية طويلة الأجل[1].

8- تأثير الدولة البسيطة على الأمن:

أ- على أن النظرية المعاكسة والتي تقول إن وجود حكم سلطوي هو أمر ضروري لضمان استمرار الأمور تحت السيطرة السياسية من ناحية، ولضمان تركيز رأس المال من أجل التصنيع من ناحية أخرى هي أيضاً نظرية لم تؤيدها خبرة بلاد العالم النامي.

ب- غير أنه لابد من التأكيد على أن الغياب الكامل للديموقراطية وسيطرة الشمولية أو السلطوية لفترة طويلة من الزمن يمكن أن يكون من العوامل الخالقة لأزمة سياسية مجتمعية قد تهدد بقاء النسيج

(1) أعداد طالب في كلية الشرطة، الوليد ناجي محمد العرشي، مرجع سابق، ص6.

ISSN : 2410-1818

الاجتماعي للدولة ذاتها، فإن التنمية والأمن يمكن أن يتعرضا للانهيار نتيجة عدد من العوامل يبرز في الصدارة منها غياب الديموقراطية([1]).

ت- هل النظم الديموقراطية أكثر ميلاً للسلام؟ يرى ستيف شان أن "كل الدلائل تشير إلى عكس ذلك، حيث تشير الأبحاث إلى أن النظم الديموقراطية تتورط في الصراع الدولي مثل النظم السلطوية، وأنها تنزع أيضاً إلى خوض الحروب مثل النظم السلطوية، إلا أن النظم الديموقراطية لا تخوض حروباً ضد بعضها البعض. ويمثل غياب الحروب بين الدول الديموقراطية قانوناً إمبريقياً في العلاقات الدولية، وهو من التعميمات التي تتكرر بشأن السياسات الخارجية للدول.

ث- وتدعي الدول التي تنهج النهج الليبرالي أن القيم الديموقراطية والمؤسسات الديموقراطية تضمن أساساً دائماً للسلام الدولي. وهذا القول ليس جديداً ففي عام 1795 قال الفيلسوف الألماني إيمانويل كانت أن الجمهوريات الليبرالية تستبعد خيار الحرب في علاقاتها. وقد استمر مؤيدو هذا التوجه في فترة ما بعد الحرب الباردة في الادعاء بأن القيم المشتركة للديموقراطية يمكن أن تؤكد على سلام دائم ومستقر بطريقة لا يستطيع توازن الرعب أن يقوم بها، وأن الديموقراطيات الحقيقية لا تذهب للحرب مع بعضها البعض.

ج- هناك توجد تأثير على الشرطة إذا أصبحت اليمن دولة بسيطة بسبب شكل نظام الحكم يحدد الهيئة التي تمارسه، ملكية أو جمهورية، وطبيعة كل منها:

1) ملكي مطلق فأن الشرطة تكون في خدمة الملك وحسب ما يريد.
2) ملكي دستوري فأن الشرطة تكون في خدمة الملك و لكن ليس حسب ما يريد.
3) جمهوري ديكتاتوري فيمنح تلك الحقوق كلها للحاكم، فيشرع ما شاء، ويحكم حكما مطلقا فأن الشرطة تكون في خدمة رئيس الجمهورية وتبطش حسب ما يريد.
4) جمهوري ديمقراطي فأن الشرطة تكون في خدمة الشعب وخدمة الوطن([2]).

تأثير الدولة المركبة على الشرطة: هناك توجد تأثير كبير على الشرطة إذا أصبحت اليمن دولة مركبة بسبب تحديد وتقسيم دولة اليمن الاتحادية إلى 6 أقاليم والسابع الإقليم المركزي لذلك نحتاج إلى الاتي:

1) سبع وزارة داخلية وهذا يكلف اليمن الكثير من الأموال ونحن دولة صغيرة المساحة ولا نحتاج ذلك.
2) من أسبب الدول الاتحادية لا ينطبق على اليمن أبداً لها دولة كبيرة ولا يوجد اختلافات عرقية أو دينية ..الخ. ونحتاج إلى توحيد وتقوية واحدة الدولة ولا ليس تفتيتها.

([1]) Steve Chan, "Regime Transition in the Asia/ Pacific Region: Democratization as a Double – Edged Sword", The Journal of Strategic Studies, Vol.18, No.3, September 1995, p.523

(2) المرجع السابق نفسه، ص526.

ISSN : 2410-1818

3) أهم تأثير النظام الاتحادي الحقيقي: تركيز السلطة في مكان واحد قد يسهل عملية السيطرة على مؤسسات الدولة، وقد يقود إلى الاستبداد والفساد فكل الأنظمة الدكتاتورية هي في الأصل أنظمة مركزية[1].

4) **تأثير النظام الكونفيدرالي:** غياب الآليات الحقيقية لتحقيق الالتزام بالواجبات ما بين الأعضاء في هذا النظام، بمعنى انه في حالة رفض بعض الأعضاء الالتزام بواجبها فلا توجد أي آليات لدى الحكومة المركزية لإجبارهم.

5) في النظام الكونفيدرالي لا تستطيع الحكومة المركزية القيام بأي شيء إلا بموافقة حكومة الأعضاء.

6) في النظام الكونفيدرالي يستطيع أي عضو الانسحاب من الاتحاد متى ما أراد ذلك، على عكس النظام الفيدرالي.

7) تأثير **النظام الفيدرالي:** بطء العملية السياسية في هذا النظام وفي بعض الأحيان استحالة تحقيق الأهداف الكبيرة فعلى سبيل المثال لازال السياسيون في أمريكا يناقشون قضية التامين الصحي ومن المسؤول عنها.

8) النظام الفيدرالي نظام معقد سياسياً بطبيعته. ونتيجة لهذا التعقيد قد يكون من الصعب في اغلب الأحيان محاسبة ومراقبة السياسيين المحاسبة الدقيقة.

9) النظام الفيدرالي قد يشجع بعض الجماعات العنصرية والمتطرفة أن تنمو وتقوى إذا لم توضع لها ضوابط، وقد يشجع على نمو حركات انفصالية داخل الأقاليم على سبيل المثال إقليم كوبك في كندا الناطق بالفرنسية[2].

(1) م. د. هند قاسم محمد، كلية الإسراء الجامعية، قسم القانون، عنوان المحاضرة، أنواع الدول – الدول الاتحادية، محاضرات القانون الدستوري – مرحلة أولى 2020– 2021م، ص23.

(2) المرجع السابق نفسه، ص24

ISSN : 2410-1818

الخاتمة

الاستنتاجات والتوصيات: بعد أن تم دراسة تأثير نظام الحكم على الأمن، سوف يتم إبراز جملة من الاستنتاجات والتوصيات التي قد تسهم في معالجة المشكلة قيد البحث، وقد تسنى للباحث الوصول إلى ما يأتي:

أولاً: الاستنتاجات:

تضمنت الدراسة مناقشة تطلعات نظام الحكم وتأثيره على الأمن، ومن خلال الدراسة، توصلت الدراسة إلى أهم الاستنتاجات التي تتلخص فيما يأتي:

1- أظهرت النتائج أن نظام الحكم وتأثيره على الأمن يعود للتدخلات من الدول المعتدية والصديقة في تحديد شاكل نظام الحكم ومما أثر على اليمن، هو مشكلتنا وحلها منهم.

2- أظهرت النتائج أن من مفهوم وأنواع نظام الحكم في العالم أن الدول الكبرى قد توصلت إلى تكوين اتحادات ومن أمثلة ذلك الاتحاد الأوربي والمفروض نعمل اتحاد عربي، واتحاد إسلامي، والسعي إلى الوحدة العربية والوحدة الإسلامية.

3- تشير نجاحات الاتّحادات الفدراليّة وإخفاقاتها، على مدى نصف القرن المنصرم، جادل بعض النّقاد أنّ الاتّحادات الفدراليّة ميّالة إلى عدم الاستقرار والانفصال، محتجّين بأمثلةٍ عن الانفصالات والتّجزؤات في الاتّحاد الفدرالي في الهند الغربية، وروديزيا ونياسالاند، والباكستان، والاتّحاد السّوفياتي، وتشيكوسلافاكيا، وكرانيا حديثاً، وكذلك تجربة اليمن مع بعض الدول العربية، لكن تجدر الإشارة إلى أنّ كلّ هذه الحالات الفاشلة من الاتّحادات الفدراليّة قد وقعت حيثما كانت المؤسّسات الدّيمقراطيّة ضعيفة أو غائبة، ويمكن عزو فشلها إلى طابعها غير الدّيمقراطي، أكثر من طابعها الفدرالي، والبعد عن اللّه سبحانه وتعالى.

4- أظهرت النتائج أن نظام الحكم وتأثيره على الأمن سوف يؤدي إلى أنشاء سبع وزارة داخلية وهذا يكلف اليمن الكثير من الموال ونحن دولة صغيرة.

5- أظهرت النتائج أن هناك توجد تأثير على الشرطة إذا أصبحت اليمن دولة بسيطة بسبب شكل نظام الحكم يحدد الهيئة التي تمارسه:

أ- ملكية ملكي مطلق ويورث الحكم لمن شاء فأن الشرطة تكون في خدمة الملك وحسب ما يريد.

ب- وملكي دستوري فأن الشرطة تكون في خدمة الملك و لكن ليس حسب ما يريد.

ت- جمهوري ديكتاتوري فيمنح تلك الحقوق كلها للحاكم، فيشرع ما شاء، ويحكم حكما مطلقا فأن الشرطة تكون في خدمة رئيس الجمهورية وتبطش حسب ما يريد.

ث- وجمهوري ديمقراطي فأن الشرطة تكون في خدمة الشعب وخدمة الوطن.

ISSN : 2410-1818

ثانياً: التوصيات: بعد أن تم استعراض نتائج دراسة تطلعات نظام الحكم وتأثيره على الأمن على عينة من التجارية اليمنية" سوف يتم إبراز التوصيات التي قد تسهم في معالجة المشكلة قيد البحث، وقد تسنى للباحث الوصول إلى ما يأتي:

1- توصي الدارسة بأن على إدارة نظام الحكم وتأثيره على الأمن حماية الوحدة اليمنية، والسعي إلى الوحدة العربية، ومنها إلى الوحدة الإسلامية.

2- توصي الدراسة بأن على إدارة نظام الحكم إلغاء فكرة الدول الاتحادية لأنها لا تنطبق على اليمن أبداً لهيا دولة كبيرة ولا يوجد اختلافات عرقية أو دينية.. الخ، ومن الضروري توحيد وتقوية واحدة الدولة ولا ليس تفتيتها.

3- توصي الدراسة بأن على إدارة نظام الحكم تطبق نظام الحكم الجمهوري والديمقراطي في الجمهورية اليمنية، لان الشعب هو مالك السلطة، ولعدم تأثير نظام الحكم على الأمن خلال مدة محددة، وبعد ذلك البحث عن أي نظام حكم في اليمن لحماية الوحدة اليمنية، والسعي إلى اتحاد عربية، ومنها إلى اتحاد إسلامي وحتى الوصول نظام حكم إسلامي.

4- التعاون الشرطي مع أجهزة الشرطة في الدول المختلفة، والتعاون مع المنظمات الأمنية المختلفة، وجميع المنظمات الأمنية المختلفة، سواء الإقليمية أم العالمية، مثال على هذا التعاون ما يتم مع المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول)، والاتصال الدولي على مستوى الأفراد.

5- تدريب الأمن والكوادر والعاملين في الشرطة وغيرهم ممن يرى لزيادة كفاءتهم ومعارفهم في التعامل مع القضايا والمشكلات البيئية المحيطة للأمن في حمايتها من تأثير نظام الحكم على الأمن.

6- وأخيراً، فقد حاولنا جاهدين أن نعطي موضوع هذه الدراسة حقه من الفحص والتمحيص حتى يؤتي ثماره كاملة، ولو بعد حين؛ ليستفيد منها القارئ والباحث علي السواء ولو بالنذر القليل، وحسبي إن أصبت أن أنال أجرين، وإن أخطأت دون قصد فلي أجر واحد، **ونختتم كلامنا بقوله تعالي: {رَبَّنَا لاَ تُؤَاخِذْنَا إِن نَّسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا} صدق الله العظيم. والحمد لله رب العالمين، ، ،**

ISSN : 2410-1818

مراجع الدراسة

أولاً: المعاجم:

1- الكاتب الدكتور أبراهيم أنيس، عطية الصوالحي، الدكتور عبدالحليم منتصر، محمد خلف الله أحمد، وأشرف على الطبع، حسن قلى قطية، ومحمد شوقي أمين، المعجم الوسيط، الجزء الثاني، الطبعة الثانية، مكتبة النور، مكان النشر طهران ايران، تاريخ الناشر 1972م.

2- الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين" (ت170هـ)، تح: د. مهدي المخزومي، د. إبراهيم السامرائي، بقية حرف الهاء، ج4، دار الهلال.

3- عبدالسلام محمد هارون، مقاييس اللغة، كتاب الفاء، باب الفاء والهاء وما يثلثهما، ج4، دار الفكر، 1399هـ - 1979م.

4- لسان العرب، كتاب الميم، فصل الفاء، مادة (ف ه م)، ج 12، دار صادر - بيروت، ط 3: 1414هـ.

ثانياً: الكتب باللغة العربية:

5- الكتاب أحمد عبد الحكيم، أنظمة الحكم في العالم، تحرير وإعداد، إيليانا داغر، التنفيذ والغرافيك، عمر المصري، الإشراف على التنفيذ، نوف الحربي، رئيس التحرير، عضوان الأحمري، الوثائق الأمريكية، التنين الصيني، مارد أيقظته إمبريالية الغرب "السلام المفقود من "العصبة" إلى "الأمم المتحدة" موسوعة الأبحاث والدراسات القانونية الشاملة في جميع أنحاء الوطن العربي.

6- إبراهيم بيومي، أسامة محمد القفاش، السيد عمر، إشراف علي جمعة محمد، وسيف الدين عبدالفتاح إسماعيل، بناء المفاهيم؛ دراسة معرفية ونماذج تطبيقية الجزء الأول، المعهد العالمي للفكر الإسلامي - القاهرة: 1418هـ - 1998م.

7- بقلم الحقوقية: أسماء جهاد مشعطي، بحث حول أنظمة الحكم، أبريل 6, 2021م، موسوعة الأبحاث والدراسات القانونية الشاملة في جميع أنحاء الوطن العربي.

8- إميل الحكيّم باحث حول الأمن الإقليمي في المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية في المنامة، 16/ نوفمبر/ 2011م.

9- باري بوزان ، كتاب بعنون، الناس الدول في أن الدولة القومية، مجلة الدراسات السياسية والأمنية، المجلد (الخامس) العدد (الثاني)، كانون الأول 2023م.

10- جون سوليفان، الحكم الديمقراطي الصالح المكون الرئيسي للإصلاح السياسي والاقتصادي، ترجمة مركز المشروعات الدولية الخاصة، مركز واشنطن للطباعة والنشر، 2004 م.

11- أ. م. حمود محمد القديمي، مبادئ الإدارة المحلية دراسة تطبيقية على القانون اليمني، مركز الأمين للنشر والتوزيع، صنعاء اليمن، 2009م.

ISSN : 2410-1818

12- أ. د. رافع خضر صالح شبر، أستاذ القانون العام، ملامح نظام الحكم السياسي ، الجزء الأول، نظام الحكم الجمهوري على ضوء المبادئ الدستورية العامة، المركز العربي للنشر والتوزيع، 2020م.

13- رونالد ل. واتس، المشاركة الفدراليّة في السلطة، المعهد الدّيمقراطي الوطني، بيروت.

14- ستيفن ديلو، التفكير السياسي والنظرية السياسية والمجتمع المدني، ترجمة ربيع وهبة، ط ١، المجلس الأعلى للثقافة ، القاهرة، ٢٠٠٣م.

15- عيمة شومان، المجتمع والدولة (الطبعة الأولى)، بيروت: دار الفارابي، 2011م.

16- د/ عبدالله عبدالله الفوري، شرح قانون هيئة الشرطة، الطبعة السادسة، 2023م، مكتبة كلية الشرطة.

17- عبد الله يوسف سهر محمد، "السلام بين العرب وإسرائيل البعد الثاني من الرأي المعارض"، السياسة الدولية، العدد 50، 24أكتوبر 2002.

18- وعبدالإله بلقزيز (2008)، الدولة والمجتمع، بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر.

19- قحطان الحمداني (2004)، الأساس في العلوم السياسية (الطبعة الأولى)، الأردن: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع.

20- إعداد الأساتذة: محمد بن يحيى زكريا، وحناش فضيلة، بناء المفاهيم (المقاربة المفاهيمية)، وزارة التربية الوطنية- الجزائر، 2008م.

21- الكاتب منظور فيجو تسكي (A Vision of Vygo tsky -)، والمؤلف، Joan Wink، تتبع تطبيقي تاريخي – اجتماعي لعمليات التعلم والنمو الإنساني، تاريخ النشر، 9 نوفمبر2011 م، الناشر، العبيكان للنشر، اللغة :العربية، المترجمون: LeAnn G. Putney، وناصر بن محمد علي الحمادي،

22- محمد أحمد كين أستاذ الدراسات الثقافية والهوياتية بجامعة ابن طفيل (القنيطرة)، ورئيس المعهد الأفريقي لبناء السلام وتحويل النزاعات، الترابط الأمني بين المغرب العربي والساحل: ديناميكيات متغيرة وتحديات متنامية، الناشر مؤسسة كارنيغي، 12 أيار/مايو 2021م.

23- محمد هلال الخليفي، قراءة تاريخية في مفهوم الاستبداد وتفسيره وأليات تكريسه، تحرير علي خليفة الكواري، الاستبداد في أنظمة الحكم العربية المعاصرة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ٢٠٠٥م.

24- م. د. هند قاسم محمد، كلية الاسراء الجامعة، قسم القانون، عنوان المحاضرة، أنواع الدول – الدول الاتحادية، محاضرات القانون الدستوري – مرحلة أولى 2020- 2021م.

ISSN : 2410-1818

25- الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الجهاز المركزي للإحصاء، المركز الوطني للمعلومات، كتاب الإحصاء السنوي، أعداد مختلفة، اليمن أرقام وحقائق-15عاماً من البناء والتطوير1990م، 2005م، ، جميع الحقوق محفوظة 2014م.

26- أنظمة الحكم في دول العالم 1 فبراير 2017م، منشور المدونة admin، هي موسوعة الأبحاث والدراسات القانونية الشاملة في جميع أنحاء العالم والعربي، يتم كتابتها بواسطة محامين قانونيين في هذه المدونة.

27- أنظمة الحكم في الوطن العربي، تعرف إلى أنظمة الحكم المعاصرة، وأفضل (5) أنواع أنظمة الحكم، 26 فبراير، 2023م، بحوث قانونية جاهزة، منشور المدونة admin، بيت القانون هي موسوعة بحوث قانونية يتم كتابتها بواسطة محامين قانونيين في هذه المدونة.

ثالثاً: الكتب بالغة الإنجليزية:

28- Lee Joseph Cronbach, Educational Psychology, 1954, Harcourt , Brace – 628 Colonel of dragoons / Philip Cronbac, Philip: first Edition.- Hard cover – London : Cap. Com, https: //www.abebooks. Cape/ 22859983773/ bd .

29- Article du politiste italien Emilo Gentile sur la vision d'Arendt du fascisme. Archived 2018-01-03 at the Wayback Machine Democracy Index 2016, 21 janvier 2017.

30- R.L. Watts, The Spending Power in Federal Systems: A Comparative Study, 1999,

31- Barry Buzan, people, states, and fear : the national security problem in international relations, Brighton : harvester wheat sheaf, 1983 ,

32- Steve Chan, "Regime Transition in the Asia/ Pacific Region: Democratization as a Double – Edged Sword", The Journal of Strategic Studies, Vol.18, No.3, September 1995.

33- Ronald L. Watts Models of Federal Power Sharing

ISSN : 2410-1818

رابعاً: المقالات والأبحاث العلمية:

المقالات:

34- ذكرت وكالة "سبأ" الرسمية، ما هي معايير تقسيم دولة اليمن الاتحادية إلى 6 أقاليم، 18 ذى الحجة 1435، الاثنين 13 تشرين الأول، والثلاثاء 11 شباط/ فبراير 2014م.

35- بيان مشترك بشأن الوضع في اليمن، مكتب المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية، بيان صحفي، 23 أيلول/سبتمبر 2022م، السفارة الأمريكية بالقاهرة، 5 شارع توفيق دياب، جاردن سيتي، القاهرة، مصر، هذا هو الموقع الرسمي لسفارة الولايات المتحدة في مصر.

الأبحاث العلمية:

36- إعداد طالب في كلية الشرطة، الوليد ناجي محمد العرشي، بحث مقدم عن الأمن في مادة قانون الشرطة، لنيل درجة البحث المحددة، لعام 2022م، بحث غير منشور.

37- أعداد طالبة في كلية الشرطة: شفاء عبدالله علي أبو طالب، بحث مقدم عن الأمن في مادة قانون الشرطة لنيل درجة البحث المحددة، لعام 2021م، بحث غير منشور.

38- إعداد الباحث/ عبد الرحمن محمد قاسم دحان الإدارة المحلية والحكم المحلي في اليمن من النشأة إلى التطور، كلية الآداب جامعة صنعاء، مجلة الجامعة الوطنية، العدد (12)، يونيو2020م.

39- أ.م. وليد سالم محمد، النظام الفردي (الأوتوقراطي)، دراسة نظرية للسلطة المطلقة، تاريخ تسليم البحث :٢٠١٦/6/2011م، وتاريخ قبول النشر26/ 10/ 2011م، جامعة الموصل، العراق، مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية، المجلد ١١، العدد(2)، 2011م.

40- دراسة: (إعداد د. وئام السيد عثمان، أثر متغيرات النظام الدولي علي الأمن الإقليمي العربي، دراسة تأصيلية، لدور نظرية الأيكولوجية السياسية، قسم العلوم السياسية والإدارة العامة– كلية التجارة– جامعة بورسعيد، مجلة كلية السياسة والاقتصاد العدد التاسع – يناير 2021م).

خامساً: الرسالة البحثية

41- إعداد الطالب، أسامة أحمد محمد الشركسي، إشراف الدكتور محمد بني عيسى، التحديات السياسية وتأثيرها على الأمن المجتمعي العربي، 2011- 2016، قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، آب، 2017م.

42- بن عيسى احمد، النظام الأمني الإقليمي العربي في ظل المتغيرات الدولية والإقليمية، مذكرة تخرج لاستكمال ... مذكرات الماجستير، جامعة الجلفة المكتبة الجامعية المركزية، 2015م.

ISSN : 2410-1818

سادساً: القوانين:

43- دستور البحرين مرسوم رقم (5) لسنة 2001م.
44- دستور السعودية، النظام الأساسي للحكم (الصادر بالمرسوم رقم أ/90 في 27/ 8/ 1412ه، الموافق 1مارس 1992م المملكة العربية السعودية.
45- دستور الأردن الصادر 1952(المعدل 2016).
46- دستور المغرب الصادر يوم1 يوليو/ تموز 2011م.
47- دستور عمان مرسوم سلطاني رقم(6) 3/ 3/ 2021م.
48- دستور قطر دخل حيز التنفيذ في 9/ أبريل/ 2004م.
49- دستور الكويت الصادر بتاريخ 11/ 11/ 1962م، الموافق 14/ جمادي الثاني/ 1382ه.
50- دستور الإمارات العربية المتحدة الصادر في سنة 1996م.
51- دستور مصر بعد تعديلات 2019م.
52- دستور سوريا الصادر في 27/ 2/ 2012م.
53- دستور ليبا الصادر في2011م.
54- دستور الجزائر الصادر في 2016م.
55- دستور تونس الصادر في 2004م.
56- دستور فلسطين الصادر في 15/ يونيو/ 2023م.
57- دستور الصومال الصادر في 1/ 7/ 1960م.
58- دستور مريتانا الصادر في يوليو 1991م، المعدل 25/ يونيو 2006م.
59- دستور السودان الصادر في 18/ ديسمبر 12/ 2011م.
60- دستور جمهورية جيبوتي التعديلات والصادر برقم (92) المؤرخ في 21 أبريل 2010م.
61- دستور العراق الصادر في 28/ 12/ 2005م، الموافق 26/ 11/ 1426ه.
62- دستور لبنان الصادر في 21/ 9/ 1990م.
63- دستور جزر القمر الصادر في 23/ 12/ 2003م.
64- دستور الجمهورية اليمنية، المقر بتاريخ 2001/2/20م.
65- دستور أمريكا المعدل و الصادر 1992م،

ISSN : 2410-1818

سابعاً: المؤتمرات والندوات وورش العمل:

المؤتمرات:

الندوات:

66- أ. د. قائد محمد طربوش ردمان، رئيس مركز البحوث الدستورية والقانونية، تعز، الدولة الاتحادية والدولة البسيطة والتجربة الدستورية في اليمن، بحث مقدم إلى ندوة ينظمها منتدى الحوار وتنمية الحريات، صنعاء، 24/ 2/ 2013م، http://ar jurispedia. org/index. php?titl.

ثامناً: المواقع الإلكترونية:

67- جازم الأثوري، مشروع الاتحاد الفيدرالي اليمني خماسي الإقليم، أنواع الدولة أشكال الدولة، الناشر، نائف حسان، السبت 6أبريل، 2013م، Blue Grey Red .http://ar.jurispedia.org/index.php?titl.www.aloulaye.com

68- المؤلف: عبد الرحمن حكمات، الكتب: الصين والشرق الأوسط دراسة تاريخية في تطور موقف الصين تجاه قضايا المنطقة العربية بعد الحرب الباردة، الناشر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، اللغة: العربية، 2020م، www.dohainstitute.org ,Barnes&Noble.com6 , Amazon.com

69- د. عبد المجيد محمد علي الغيلي، الهيكلة، نحو حكم رشيد، مدونة لنشر مقالات فكرية، وأبحاث قرآنية، وتحليل الخطاب، 18/ 3/ 2013م.https// abdmmys . wordpress . com

70- إعداد/ يحيى قاسم ابو عواضة، الأمويون والإسلام، إخراج دائرة الثقافة القرآنية، الطبعة الأولى، 1441ه 2020 / م، www.d-althagafhalqurania.com .